الحرب الأهلية في أنجولا

د . جمال محمد السيد ضلع(*)

مقدمة:

تعد الحرب الدائرة في أنجولا واحدة من أطول وأعنف الحروب في أفريقيا، كما أنها محصلة لحروب شتي، منها مايتعلق بالحرب النضالية ضد الاستعمار البرتغالي من أجل الاستقلال، ومنها ما يتعلق بتلك الحرب الأهلية الداخلية في إطار الصراع علي السلطة والثروة داخل البلاد ، ومنها ما يتعلق بافتراض أن الحرب أفضل دافع ومحفز لعمليتي بناء الدولة والأمة ومن ثم تأخذ الحرب طابعاً إثنياً/ قبلياً ، ومنها ما يتعلق بتلك الحرب الدولية ذات الطابع الإقليمي والدولي في إطار الصراع علي المصالح والنفوذ من جانب القوي الإقليمية والدولية علي الأرض الأنجولية.

لقد ترتب علي تلك الحرب ذات الأبعاد الداخلية والخارجية شيوع حالة من حالات انعدام الأمن والاستقرار، وتعطل عملية التنمية، واستنزاف موارد الدولة، بالإضافة إلي قتل الآلاف وتشريد الملايين من الأنجوليين إما داخل أنجولا ذاتها وإما في الدول المجاورة لها ، خصوصاً في ظل استمرار ها لقرابة الثلاثين عاماً هذا من ناحية، وكذلك في ظل تعاظم التطلعات والمطامع في الموارد الأنجولية المتنوعة والكبيرة من جانب القوي الإقليمية والدولية من ناحية ثانية، وعلي جانب آخر فقد فشلت العديد من الجهود والمحاولات التي بذلت لتسوية تلك الحرب رغم تعدد وتنوع اتفاقات السلام الموقعة بين القوي المتصارعة، وكذلك تعدد وتنوع الأطراف المشاركة في تلك المحاولات سواء كانت دولاً أو منظمات

(*) مدرس العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ـ جامعة القاهرة.

دولية وإقليمية، وهو الأمر الذي يجعل من تلك الحرب أنموذجاً سيئاً ورديئاً للحرب في أفريقيا، سواء من حيث إستمراريتها وطول أمدها، أو من حيث تعدد وتشابك أطرافها والقوي المتصارعة فيها، أو من حيث آثارها ونتائجها الكارثية.

ومن ثم فإن أهمية دراسة الحرب الأهلية في أنجولا ترجع لأسباب عديدة منها:

١ - أن تلك الحرب نشبت في إحدي دول الجنوب الأفريقي، وهي أنجولا التي تتمتع بمساحة واسعة وموارد وثروات متنوعة وهامة، بالإضافة إلي موقعها المتميز علي المحيط الأطلنطي، وهو الأمر الذي جعل منها مطمعاً وميدانا لصراع المصالح والنفوذ داخليا وخارجيا وهو ما يتطلب ضرورة التعرف علي طبيعة تلك الحرب وأبعادها المختلفة.

٢ - أن تلك الحرب لها جذور تاريخية من قبل أن تستقل أنجولا، ترجع في أحد جوانبها إلي الصراع الإثني/ القبلي، وإلي المواريث الاستعمارية وغيرها، واستمرت بعد الاستقلال كمظهر من مظاهر الصراع علي السلطة السياسية والثورة الاقتصادية ومحاولة الاستئثار بهما واحتكارهما من جانب البعض في مواجهة البعض الآخر وعلي حساب تطلعاته ومصالحه، ومن ثم فان التعرف علي مثل تلك الجذور يساعد في التعرف علي طبيعة المشكلات التي تواجه البلاد، وتعوق الإتمام الفعلي لأي تسوية للحرب هناك.

٣ - أن التدخل الأجنبي في هذه الحرب كان واضحاً وبدرجة كبيرة في جميع مراحل الصراع والحرب في أنجولا، ويحمل في طياته تنافس المصالح والنفوذ تارة، والصراع الأيديولوجي تارة أخري، ومن ثم اتسمت الحرب في أنجولا بنوع ما من الاستقطاب الإقليمي والدولي للقوي المتصارعة المحلية، وهو الأمر الذي زاد من حدة تلك الحرب ومن إستمراريتها، ومن ثم فان التعرف علي عنصر التدخل الأجنبي يساعد في تفهم الأبعاد الخارجية لتلك الحرب، ولأطرافها ولمصالح كل منها.

٤ - أن انتهاء الحرب الباردة وانتهاء المواجهة والصراع بين القوتين العظميين على مناطق المصالح والنفوذ في العالم، ومحاولة كل معسكر استقطاب الجماعات المحلية ـ في الدول النامية والفقيرة ومنها الدول الأفريقية، كحلفاء له في إطار إستراتيجية دولية لكل منهما لم تنته معه تلك الحرب المشتعلة في أنجولا، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة التعرف علي الواقع الحي والملموس لتلك الأزمة الراهنة في أنجولا، والمعوقات التي مازالت تعترض جميع محاولات وجهود التسوية لها.

إن التعامل مع موضوع الحرب الأهلية في أنجولا سيتم من خلال توضيح أسباب الحرب التي دارت ومازالت تدور رحاها علي أراضيها، سواء كانت تلك الأسباب داخلية تتمثل في المواريث التاريخية والميول الانقسامية والصراعية والميول الانفصالية، أو كانت تلك الأسباب خارجية تتمثل في سياسات ولتوجهات مواقف بعض الدول علي المستوي الإقليمي أو الدولي وذلك وفقاً لتوجيهات ومصالح كل دولة ومن خلال استقطابها ومساعدتها لأحد أطراف الصراع في أنجولا طالما أن ذلك يتواءم ويتطابق مع مثل تلك التوجهات والمصالح، وهو الأمر الذي يتحمل تبعاته وأعباء الشعب الأنجولي ذاته، وخصماً من استقراره وأمنه وعلي حساب موارده وتنميته ورفاهينه.

كذلك فان تعدد تناول هذا الموضوع يتيح التطرق والإحاطة بصراع القوي في أنجولا، سواء من حيث، أطرافه وممارساتهم ومراحل تطوره، وكذلك عملية التدخل الأجنبي في ذلك الصراع والمساويء المترتبة عليه، خصوصاً وأن الأطراف المتناحرة فشلت في إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر طوال تلك السنوات، وهو ما يعني تقارب أو تعادل ميزان القوي بين أطراف الصراع، وهو ما يضاعف من صعوبته ومن إمكانية وضع حد له رغم الجهود الحثيثة المبذولة لإنهائه، وإذا كانت التحديات والمعوقات التي تعترض تلك الجهود كثيرة وتبدو مستعصية فان الأمل في

إمكانية تحقيق السلام وشيوع الاستقرار يظل يراود الحالمين به عسي أن يكون واقعاً معايشا وخصوصا علي ضوء التطورات والمستجدات علي الساحة الأنجولية بعد مقتل زعيم حركة المعارضة المسلحة الرئيسية في البلاد جوناس سافيمبي، بالإضافة إلي تنامي الضغوط الداخلية والخارجية علي التنظيم الذي تزعمه منذ فترة ما قبل الاستقلال وهو الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا (يونيتا)، ليمثل هذا التحول مرحلة جديدة من أهم مراحل تطور البلاد بعد أطول حرب أهلية شهدتها القارة الأفريقية.

وفي إطار التعامل مع هذا الموضوع فسيتم التركيز علي مايلي:

- أسباب الحرب الأهلية في أنجولا.
- صراع القوي السياسية في أنجولا.
- تسوية الحرب الأهلية فى أنجولا.

المبحث الأول

أسباب الحرب الأهلية في أنجولا

إن الحرب الدائرة في أنجولا منذ سنوات طويلة ترجع إلي العديد من الأسباب ومنها ما يلي:

المطلب الأول: الأسباب الداخلية

تعد الأسباب الداخلية السبب الرئيسي لاشتعال الحرب الأهلية في أنجولا واستمرارها علي النحو التي ظلت عليه لأكثر من سبع وعشرين سنة[١] وتتنوع الأسباب الداخلية علي النحو التالي:

أولا. المواريث التاريخية:

وفي إطار تلك المواريث يمكن ملاحظة العديد من التباينات التي أسهمت جميعها في تكريس أوضاعا وبيئة مناسبة للصراع ومفجرة له، ومن تلك المواريث:

أ. التعددية الإقليمية: (٢)

إن أنجولا بحدودها المعهودة حاليا لم تكن قائمة قبل وصول البرتغاليين إليها كمستعمرين، فقد كانت أجزاء منها في الشمال خاضعة لمملكة الكونغو، وأجزاء أخري في الوسط كانت خاضعة لمملكة ندونجو Ndongo ـ التي أسسها شعب مبوندو Mbonde بقيادة ملكها نجولاNgola الذي ينتسب إسم الدولة الحالية إليه ـ وإلى الشرق من تلك المملكة كانت تقع مملكة كاسانجي التي أسسها شعب امبانجالا وكانت أهميتها ترجع إلي قيامها بدور الوساطة التجارية بين كل من لواندا العاصمة وبعض المدن الأخري في الشرق مثل لواندا ولوبا.

وقد شهد القرن السادس عشر حروبا شديدة بين مملكتي ندونجو و كاسانجي أو بالأحري بين قبيلتي مبوندو وامبانجالا، وفي هضبة بنجويلا قامت عدة ممالك اسستها جماعات إثنية فرعية لجماعة أوفيمبوندو في القرن السابع عشر، التي سيطرت علي طرق التجارة بين بنجويلا علي المحيط ونهر الزمبيزي في الشرق، وفي هضبة هويلا كانت توجد مملكة بايى Bie التي تشرف علي طرق التجارة بين لواندا ومناطق جماعات ماكاكولو القاطنة بجوار الزمبيزي، وقد جري صدام بينها وبين البرتغاليين بسبب موقعها الإستراتيجي انتهي بإحتلالها، وفي أقصي الجنوب كانت توجد مملكة كواتاهاما التي اسستها قبيلة تحمل ذات الاسم وهي من مجموعة قبائل أمبو التي عاشت في شرق نهر كونين، والتي أسهمت في نقل التجارة إلي ميناء موزامبيدي، وكانت أرضها مستقرا لهجرات قادمة من رأس

الرجاء الصالح والترنسفال سواء من البوشمن أو الهوتونتوت الأفارقة أو من البوير، وقد كانت تلك المكلة تعاني من حالة التشرذم بسبب جنوح بطونها للانعزال ومقاومتها لأية سلطة مركزية.

ب - التعددية الإثنية:

إن أنجولا تضم نحو مائة جماعة إثنية، وينتشر بينها عدة لغات رئيسية، ومن أهم هذه الجماعات الأوفيمبوندو في المرتفعات الوسطي، والتي شهدت انقساما فيما بين جماعاتها الفرعية، ورغم أنها تتحدث لغة واحدة هي لغة الأمبوندو Umbundo ،كما كانت تسيطر علي الهضاب الوسطي من البلاد فانها كانت تعاني من التفتت وعدم الولاء السياسي ، ومن ثم فقد كانت عائقا أمام انتشار وامتداد السيطرة المركزية من لواندا عاصمة مملكة ندونجو، كما أنها كانت سببا في تأسيس حالة صراعية بينها وبين الجماعات الإثنية الأخري المتواجدة قبل وخلال العصر الاستعماري البرتغالي، وربما مثلت فيما بعد نوعا ما من الاستمرارية الصراعية التي تفشت وتعاني منها البلاد في صورة حرب أهلية ظلت تعاني منها حتي في مرحلة ما بعد الاستقلال.(٣)

من ناحية أخري فقد تجمعت داخل أنجولا في ظل الاستعمار البرتغالي جماعات إثنية لم تكن موجودة من قبل ذات كيانات سياسية وثقافية متصارعة (مثل الأوروبيون) ، كما ترتب علي الحكم الاستعماري باختلاف درجات سيطرته وممارساته في كل منطقة علي حدة، تفاوت المؤثرات الحضارية وحالات التغيير الاجتماعي، وكذلك تفاوت نصيب كل جماعة إثنية من الارتباط بالاستعمار وخدمة مصالحه، مقابل قدر ما من المكاسب، وهؤلاء هم الغانمون من الوجود الاستعماري، أو التعرض للاستنزاف وللتنكيل من جانب ذلك المستعمر نظرا لدورهم المناوىء له، وهؤلاء هم الغارمون من هذا الوجود، وهو الأمر الذي ترتب

عليه استشراء حالة من الصراع الداخلي في ظل ذلك الاستعمار.[٤] والذي أسهم بدرجة كبيرة من خلال سياساته وممارساته فى استمراره وتأجيجه.

جـ - الميراث الاستعماري:

ظلت أنجولا أكبر وأهم مستعمرة برتغالية فيما وراء البحار، وفي ظل الظروف والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي فرضها الاستعمار البرتغالى، كان من الطبيعي أن تسوء الأوضاع داخل البلاد، طالما أن الاستنزاف الاستعماري للموارد مستمر، وطالما كان الوطنيون خاضعين للسيطرة الاستعمارية وللعمل الإجباري لصالح هؤلاء المستعمرين البرتغاليين.[٥]

إن الهيمنة الاستعمارية البرتغالية تركزت في باديء الأمر في لواندا، ومناطق ندونجو طوال الفترة منذ القرن السادس عشر حتي بداية القرن التاسع عشر، بالإضافة إلي التواجد في بعض المناطق الأخري الواقعة في شمال أنجولا الحالية، وهي مناطق ذات تكوين اجتماعي كنغولي أساسا، وبدأت البرتغال في ضمها اعتبارا من عام ١٨٨٣ تحسبا من جانبها تجاه مخططات التقسيم الاستعماري لأفريقيا التي بدأت نذرها في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبلغت أوجها في مؤتمر برلين ١٨٨٤، كذلك فان المناطق الواقعة في أقصي الجنوب الشرقي والواقعة علي الحدود مع زامبيا لم تسيطر عليها البرتغال إلا بعد منافسة شاقة مع المستعمر البريطاني في روديسيا الشمالية عام ١٨٩١، أما آخر المناطق التي ضمت إلي أنجولا فكانت إقليم كابندا الذي تفصله أرض الكونغو الديموقراطية (زائير سابقا) عن أرض شمال أنجولا، وهذا الإقليم كان جزءا من المناطق التي سيطر عليها البرتغاليين في الكونغو، وأداروه بشكل مستقل عن أنجولا وعن الكونغو وكان سالازار ديكتاتور البرتغال الأسبق قد قرر ضم كابندا إلي أنجولا في عام ١٩٥٨ لتتشكل علي أثر ذلك الخريطة السياسية لأنجولا المعاصرة، ولما كان هذا الإقليم ديموجرافيا ذات تركيبة اجتماعية وثقافية

كونجولية، إضافة إلي أن ما ظهر فيه من نفط وماس بكميات وفيرة قد أدي إلي جعل هذا الإقليم ميدانا للتوتر ولصراع المصالح داخليا وخارجيا.(٦)

ثانيا الميول الانقسامية والصراعية:

من الظواهر السيئة التي اقترنت بالقوي السياسية المتصارعة في أنجولا هو تعددها وانقسامها، فثمة عدد كبير من الحركات والمنظمات والأحزاب والجمعيات والجبهات ادعت جميعها ممارسة نشاطها في ساحة التحرير، وقد قامت البرتغال في تلك الفترة بدور رئيسي في إشعال الخلافات بين الحركات الأنجولية في الداخل وفي المنفي، فتزايدت الانشقاقات وخرج كل عضو أو مجموعة أعضاء ليؤلفوا تنظيما جديدا يختار له اسم وطني جديد، وبدلا من أن توجه تلك الجماعات كل أنشطتها لمواجهة الاستعمار البرتغالي انصرفت في معظم الأحيان عن هدفها الرئيسي هذا وراحت تتقاتل مع بعضها البعض.(٧)

وفضلا عن انقسام الحركات الوطنية علي نفسها وتنازعها فيما بينها، فان النزاع كان قائما أيضا في أوساطها ولم تنج أية حركة من الانشقاقات والصرعات الداخلية، ومنها علي سبيل المثال ما تعرضت له الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) من انشقاق وخروج جناح داكروز عام ١٩٦٣ وانضمامه إلي الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) في أبريل ١٩٦٤، كما أن حكومة أنجولا في المنفي تعرضت كذلك إلي عمليات عديدة من الفصل والطرد والانشقاق وكانت النزعة الإقليمية الإثنية - في كثير من الأحيان - هي الدافع لذلك ، والأمثلة علي ذلك طرد ماركوس كاسنجا القائد العسكري الأول للحكومة الأنجولية في المنفي من منصبه، وبعد ذلك طرد خليفته جوس كالوند نوجو(جنوبي) عندما قام بكشف أسرار الحكومة، وإعلانه عن وجود تمزق في الجيش، وأن بعض قواعد التدريب هي قواعد وهمية للدعاية فقط، وتوجيهه الاتهام لروبوتو هولدن رئيس الحكومة في المنفي باغتيال رفقائه المخالفين له في الرأي، كما استقال وزير خارجية تلك

الحكومة - في ذلك الحين - جوناس سافيمبي (جنوبي) أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الثاني بالقاهرة، وتبريره ذلك بتخاذل هولدن وحكومته عن النضال المسلح، وكذلك تحيز روبرتو ومحاباته لصالح أبناء قبيلته باكونجو في شمال أنجولا وأن وزراء الشمال يتولون ١٣ منصبا من مجموع المناصب الوزارية البالغ عددها ١٩ منصبا، وأن سبعا منهم ينتمون إلي هولدن بصلة دماء قوية، وانتقاما لاستقالة سافيمبي قام هولدن باعتقال ٦٠ من افراد جماعة سافيمبي الإثنية أوفمبندو ووضعهم في السجون، ومن ناحية أخري شارك وزير الدفاع في تلك الحكومة الكسندر تاتي في مؤامرة للإطاحة بروبرتو، وقد انضم هذا الوزير فيما بعد إلي صفوف القوات البرتغالية.(٨)

لقد كان من أبلغ صور الانقسام والصراع بين صفوف الحركة الوطنية الأنجولية يتمثل في عجزها الكامل عن أمرين في غاية الأهمية:(٩)

أولهما : ويتعلق بالعجز عن تدعيم وتفعيل حكومة أنجولا المؤقتة في المنفي والتي تم إعلانها عام ١٩٦٢، وكانت تلك الحكومة التي تشكلت أساسا من ثلاث تنظيمات أقدمها اتحاد شعب أنجولا الذي أسسه هولدن روبرتو، والحزب الديموقراطي الأنجولي برئاسة ايمانويل كوتزيكا، والحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا - جناح داكروز) المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية قد اعترفت بتلك الحكومة في عام ١٩٦٣، إلا أن عدم انضمام الحركات الأخري إلي تلك الحكومة كالحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا)، أضعف من تلك الحكومة، كما كرس ذلك الحالة الانقسامية بين الحركات الوطنية المختلفة وأبقي علي الحالة الصراعية فيما بينها.

ثانيهما: لقد ظهرت الحالة الانقسامية والصراعية بين الجبهات الأنجولية مرة أخري عند التفاوض مع البرتغال علي نيل الاستقلال حيث كانت كل

منها علي قناعة تامة بأنها هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الأنجولي ومن ثم تكون هي المؤهلة الوحيدة للتفاوض بشأن الاستقلال وتولي السلطة في البلاد.

ثالثا. الميول الانفصالية:

كان أحد أوجه الحرب في أنجولا هو مقاومة الميول الانفصالية داخل إقليم كابندا الغني بالبترول والماس والذي يقع بين الكنغو برازافيل والكنغو الديموقراطية وتبلغ مساحته ٧ آلف كيلو متر مربع ونظرا لظهور مثل تلك الثروات وبكميات وفيرة منذ عام ١٩٦٦ فقد أدي ذلك إلي تنامي تيارات انفصالية داخلية مغذاة من الداخل والخارج حيث نشأ الاتحاد الديموقراطي لمواطني كابندا، والحركة الشعبية لكابندا وقد توحدتا هاتان المنظمتان في جبهة تحرير كابندا وبهدف العمل من أجل انفصال كابندا.(١٠)

وتلك الجبهة انقسمت بدورها إلي منظمتين إحداهما بزعامة لويس رانك فرانك وتساندها الكونغو (كينشاسا)، والأخري بزعامة أوجست تشيونو وتساندها الكونغو برازافيل وفي أول أغسطس ١٩٧٥ وفي غمرة معارك الحرب الأهلية الأنجولية أعلن لويس فرنك وهو في كمبالا استقلال كابندا من جانب واحد عن انجولاً واستند في دعواه الانفصالية هو وجبهته إلي ذرائع تاريخية تتعلق بالطبيعة القانونية للعلاقة بين الإقليم والبرتغال، علي اعتبار أن حاكم الإقليم قد طلب حماية البرتغال في عام ١٨٨١ خشية من الاستعمار البلجيكي المتواجد في الكونغو (كينشاسا) بموجب معاهدة حماية مدتها ١٠٠ عام، وصدق عليها مؤتمر برلين عام ١٨٨٥، إلا أن سالازار الدكتاتور البرتغالي ضم محمية كابندا إلي مستعمراته البرتغالية في لواندا منذ عام ١٩٥٨، ومن ثم فان هذا الضم لم يكن مشروعابسبب استمرار سريان المعاهدة المذكورة، وأن الإقدام علي هذا الإجراء تم بعد اكتشاف البترول بكميات كبيرة في هذا الإقليم، إلا أن الحركات الأنجولية

الثلاث وكذلك البرتغال رفضوا جميعا مبدأ الانفصال لإقليم كابندا، وبحلول ١١ نوفمبر ١٩٧٥ أعلن المندوب السامي البرتغالى استقلال أنجولا وانسحاب قواته منها بعد استعمار دام خمسة قرون.(١١) لبلد أفريقي منقسم علي نفسه وتتنازعه قوي متصارعة مختلفة وميول انفصالية عنيفة.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

كما كانت الأسباب الداخلية السبب الرئيسي فى اشتعال واستمرار الحرب في أنجولا، فقد كانت الأسباب الخارجية عنصرا رئيسيا آخر أسهم بدرجة كبيرة فى تأجيج تلك الحرب وتدويلها، ويمكن توضيح ذلك كالتالى:

اولا. مواقف القوي الإقليمية من الحرب الأنجولية:

تباينت مواقف القوي الإقليمية من الحرب الأنجولية ما بين مساعد لطرف ومساعد لطرف أخر، وكان لكل طرف منهم مصالحه التي يسعي إلي إقرارها، ومن تلك الدول ما يلي:

أ. موقف جنوب أفريقيا:

تدخلت جنوب أفريقيا بقواتها المسلحة النظامية في الحرب الأنجولية لمساعدة حركتي الاتحاد الوطني (يونيتا) والحركة الوطنية (فنلا) في مواجهة الحركة الشعبية (مبلا)، ونظرا لضخامة التدخل العسكري لجنوب أفريقيا في أنجولا فلم تحاول حكومة بريتوريا إخفاء تدخلها هذا، فمنذ إعلان استقلال أنجولا أعلن وزير خارجية جنوب أفريقيا - في ذلك الحين - أن حكومته أرسلت قواتها النظامية إلي أنجولا زاعما أن ذلك لحماية مشروع توليد الكهرباء عند نهر كيونين وكذلك للحيلولة دون تسلل رجال حرب العصابات التابعين لمنظمة جنوب غرب أفريقيا الشعبية (سوابو) داخل أراضي ناميبيا، خصوصا بعد مضاعفة هذه المنظمة لعملياتها الهجومية ضد مصالح النظام العنصري في ناميبيا، ولذلك فقد حاولت

حكومة جنوب أفريقيا بتقديمها الدعم لكل من يونيتا وفنلا الحيلولة دون أن تصبح الأراضي الأنجولية بعد الاستقلال ملاذا لثوار ناميبيا.(١٢)

إذن فقد تركزت استراتيجية حكومة بريتوريا من خلال تدخلها في أنجولا علي السعي لتحقيق عدة أهداف ومنها:(١٣)

١ - تأمين حدود ناميبيا والتي تبلغ طولها ١٥٠٠كم وحمايتها من اختراقات وعمليات منظمة جنوب غرب أفريقيا (سوابو).

٢ - القيام بهجمات علي قواعد سوابو المتمركزة علي حدود أنجولا الغربية مباشرة خصوصا وأن استقلال أنجولا يمكن أن تترتب عليه نتائج مباشرة لصالح سوابو.

٣ - دعم الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا (يونيتا) في جهوده للإستيلاء علي السلطة في أنجولا، لضمان وجود حليف موالي لها هناك بدلا من حكومة الحركة الشعبية (مبلا) المناوئة لها.

ومن هذا المنطلق حدث التوغل العسكري لقوات حكومة بريتوريا النظامية داخل الاراضي الأنجولية حتي أجبرتها القوات الأنجولية بغطائها السوفيتي/ الكوبي علي الانسحاب، وتبعا لذلك كانت الفجوة واسعة بين النجاح والإخفاق في تأدية جنوب أفريقيا لدورها عندما تدخلت ضد قوات الحركة الشعبية (مبلا) في أنجولا، فالنجاح كان يعني بالنسبة لجنوب أفريقيا الترسيخ لوضعها كقلعة متقدمة للغرب في أفريقيا الجنوبية حماية لمصالحها ولمواجهة الشيوعية، ومن ثم يمكن أن يخلق لها دور قاري هام في الاستراتيجية الإمبريالية الشاملة، أما وقد تعثر هذا التدخل بفعل التصدي الأنجولي له فقد ترتب علي ذلك العديد من النتائج السلبية لجنوب أفريقيا ومنها.(١٤)

١ - أن سياسة الوفاق الصادرة عن حكومة بريتوريا العنصرية - قبل ذلك التدخل - ووافقت عليها مجموعة من دول القارة، وبدأت فعلا في التباحث

بشأنها من أجل تسوية سلمية لصراعات المنطقة، أوضح أن تلك السياسة ما هي إلا مناورة دبلوماسية، وكان المحك الرئيسى لاختبار مدي مصداقيتها اندلاع الحرب في أنجولا، والذي أسفر عن التدخل العسكري السافر لقوات جنوب أفريقيا ليضعف بذلك من قدرة حكومة بريتوريا على الاستمرار فى القيام بدور دبلوماسي في المنطقة.

٢ - أن تدخل حكومة جنوب أفريقيا عزز من شكوك الدول فى منطقة الجنوب الأفريقي مثل تنزانيا وموزمبيق وبوتسوانا حول نوايا جنوب أفريقيا فى المنطقة.

٣ - ترتب علي هذا التدخل أيضا تنامي معارضة الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية تجاه عمليات التدخل في أنجولا وخصوصا تدخل جنوب أفريقيا.

٤ - أن جنوب أفريقيا عندما بنت حساباتها الأولية من التدخل فى أنجولا علي أساس انتهاز الفرصة المواتية لتعزيز علاقتها مع الغرب - رغم القرارات الدولية والتنديدات المستمرة بسياساتها العنصرية - مادام هذا التدخل يبدو منه أنه لحماية المصالح الكبيرة للغرب في أنجولا وفي المنطقة، إلا أن هذا التوجه اصطدم بتعاظم الدعم والمواجهة من جانب المعسكر الشرقي والدول الأفريقية ومنظمتها.

ومما تقدم يتضح إلي أي مدي اسهمت جنوب أفريقيا إبان حقبة الحرب الباردة في تأجيج الحرب الأهلية في أنجولا، وذلك من منطلق الحفاظ والحماية لأهدافها ومصالحها وأهداف ومصالح حلفائها الغربيين في المنطقة.

ب - موقف الكونغو (كينشاسا):

علي الرغم من الثقل الجغرافي والاقتصادي الكبير للكونغو (كينشاسا) في قلب القارة الأفريقية، إلا أنها ظلت لا تملك مخرجا إلي المحيط إلا عن طريق سكة حديد بنجويلا الذي يحمل صادراتها وارداتها داخل أراضي أنجولا، وصولا

إلي ميناء لوبوتو علي المحيط الأطلنطي، وخصوصا عندما كانت موزمبيق تغلق حدودها مع زامبيا - تحت أية ظروف - ومن هذا المنطلق وجدت الكونغو (كينشاسا) نفسها أمام توجهين أساسيين.[١٥]

الأول : إما أن تنتهج سياسة حسن الجوار والتعايش السلمي مع الدول المجاورة، ومنها أنجولا.

الثاني : أو أن تتبني سياسة الاعتماد علي الضمانات الخارجية، وعلي لعبة التوازن بين القوي، سواء بالنسبة للمعسكرات الأفريقية أو العالمية، ثم علي التحالفات الخاصة، ومع تطورات الأوضاع في أنجولا وجد الرئيس الكونغولي الأسبق (الزائيري) موبوتو سيسى سيكو أنه بتعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما، في تأييد هولدن روبرتو - الذي تربطه به رابطة مصاهرة، والذي يتزعم الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا)، والتي تتخذ من مناطق مجاورة لكينشاسا قواعد لعملياتها داخل أنجولا قبل الاستقلال وبعده - يمكن أن يخدم مصالح بلاده ومصالح الدول الحليفة في المنطقة، ومن ثم فقد عملت كينشاسا في ذلك الحين كرأس جسر لنقل المساعدات العسكرية والمالية القادمة من الولايات المتحدة والغرب لتحويلها إلي الجبهة الوطنية، إلا أن هزيمتها أمام قوات الحركة الشعبية (مبلا) والقوي الداعمة لها اضطرت الرئيس موبوتو إلي التراجع عن توجهه هذا وإلي الاتفاق علي حل وسط مع الرئيس الأنجولي نيتو، ولكن ذلك لم يمنع فلول الجبهة الوطنية في معسكرات كينشاسا من القيام بأعمال مناوئة للسلطة في أنجولا.

إذن فالدور الكونغولي استمر قبل استقلال أنجولا وبعده في تدعيم الحركة الوطنية لتحرير أنجولا، وهو ما يعني نوعا ما من الانحياز لأحد أطراف الحرب الأهلية في أنجولا، وقد تسبب هذا الوضع في خلق حالة من التوتر بين الدولتين،

ساعدت بدورها في استمرار الدعم الكونغولي للحركة الوطنية (فنلا) المناوئة للنظام الحاكم في أنجولا، وربما ترجع أسباب ذلك التوتر إلي ما يلي:[١٦]

١ - أن الكونغو (كينشاسا) كانت تطمع في إقليم كابندا التابع لأنجولا - في الوقت الراهن - باعتبار أنه كان جزءا من مملكة الكونغو القديمة، ودعمت مزاعمها في هذا الصدد بعدم وجود رباط أرضي يصل بين الإقليم وأنجولا، إلي كونه إقليم غني بالثروة البترولية، وهو الأمر الذي أغري كينشاسا وفرنسا علي تقديم الدعم والمساعدة لحركة تحرير كابندا ذات التوجه الانفصالي.

٢ - أن فلول الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) ظلت تتمركز فى قواعد علي حدود أنجولا داخل الكونغو (كينشاسا)، علي الرغم من توقيع اتفاق برازافيل بين نيتو وموبوتو في فبراير ١٩٧٦ وتصريحات الأخير بأن بلاده قد أوقفت كل نشاط لقوات الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا).

٣ - قيام القوات الكونغولية بغارات انتقامية لحرق مزارع البن ونسف الكباري وتهديد القري في أنجولا بزعم مقاومة الأنشطة العدوانية من جانب الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا (يونيتا) انطلاقا من قواعدها في اتحاد جنوب أفريقيا وذلك في إطار دعمها للجبهة الوطنية (فنلا).

ويلاحظ أنه مع الإطاحة بموبوتو وتولي لوران كابيلا السلطة في البلاد - ومن بعده ابنه جوزيف - فقد حدث تقارب كبير بين النظامين الحاكمين في كل من لواندا وكينشاسا اسهم بدوره في تحسين موقف الحكومة الأنجولية وقواتها المسلحة في مواجهة مناوئيها وخصوصا متمردي يونيتا.

جـ- موقف الكونغو برازافيل:

ظلت الكنغو برازافيل السند الإقليمي للحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) منذ أن تم الإعلان عن قيامها في ديسمبر ١٩٥٦، حيث اتخذت مقرا لها في

برازافيل، وقد شاركت الكنغو برازافيل في اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة التسعة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، والمكلفة بتقصي الحقائق عن الأوضاع في أنجولا في نوفمبر ١٩٦٤، وبناء علي تقرير اللجنة الثلاثية اعترفت لجنة التسعة بالحركة الشعبية (مبلا) كمنظمة لتحرير أنجولا، وتقديم الدعم لها وسحب الاعتراف بحكومة أنجولا بالمنفي، التي سبق لمنظمة الوحدة الأفريقية الاعتراف بها، ومنذ عام ١٩٦٤ بدات الحركة الشعبية (مبلا) بممارسة انشطتها العسكرية تجاه القوات البرتغالية انطلاقا من قواعدها في الكنغو برازافيل. (١٧)، كما أنه خلال فترة التحالف السوفيتي - الأنجولي سمحت برازافيل بنقل الإمدادات والمعدات والأسلحة السوفيتية/ الكوبية عبر أراضيها وقواعدها لصالح الحركة الشعبية(مبلا). (١٨)

لقد مثل الدعم المقدم من الكونغو برازفيل إلي النظام الحاكم في لواندا قوة دفع كبيرة له، سواء في مواجهته للقوي المناوئة له في إطار الحرب الأهلية الدائرة في أنجولا بصفة عامة، او في مواجهة القوي الانفصالية في إقليم كابندا بصفة خاصة، وهو ما مثل أيضا دعما غير مباشر لأحد أطراف الحرب الأهلية فى أنجولا.

د ـ موقف زامبيا:

منذ نشوب الحرب في أنجولا، وزامبيا تتابع بحذر ما يحدث فيها، حيث أنه ينقل عبر مينائها لوبيتو ما يقرب من ٤٥٪ من صادراتها من النحاس، وقد حاولت زامبيا أن تبقي علي الحياد بين الجبهات الثلاث المتصارعة هناك. (١٩) علي اعتبار ان ذلك يتفق مع اهدافها ومصالحها في المنطقة.

وقد تبني تلك السياسة الرئيس الزامبي السابق كينيث كاوندا طوال الفترة من عام ١٩٦٤ وحتي عام ١٩٩١، وعلي الرغم من ذلك فقد قدم دعما لكل من الحركة الشعبية (مبلا) والاتحاد الوطني (يونيتا) أثناء الحرب ضد الاستعمار

البـرتـغالي ومـن أجـل الاستـقـلال ، وإن ظلـت مسـألـة خط سكة حـديد بنجويلا Benguela محددا رئيسيا للسياسة الزامبية تجاه الصراع الدائر في أنجولا ، وكان كاوندا قد ألمح إلي جوناس سافيمبي زعيم يونيتا بأنه إذا استطاع أن يسيطر علي سكة حديد بنجويلا من بدايته لنهايته فان زامبيا يمكن أن تعترف بمنظمته رسميا كحكومه شرعية في أنجولا ، وإذا كانت زامبيا قد تباطأت في الإعتراف بحكومة الحركة الشعبية (مبلا) فانها سعت إلي احتواء الصراع الدائر في أنجولا بين القوي المتصارعة من خلال رعايتها لأكثر من محاولة لإقرار السلام هناك .(٢٠) ومن ثم فان الموقف الزامبي ظل حريصا علي محاولة انتهاج سياسة توفيقية بين القوي المتصارعة في أنجولا ، وقد أثمرت تلك السياسة عن اتفاق لوساكا لعام ١٩٩٤ والذي مازال يمثل المرجعية الأساسية لمفاوضات السلام التى بعد ذلك.

ثانياً. مواقف القوي الدولية من الحرب الأنجولية:

إن الموقف الدولي من الحرب الأنجولية علي درجة كبيرة من الأهمية نظرا لحدوث استقطاب دولي في فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، مصحوبا بدعم عسكري كبير للقوات المتصارعة في أنجولا ، وفي محاولة من جانب كل معسكر لمناصرة ولتغليب طرف علي الطرف الآخر في الصراع الأنجولي، وذلك خدمة لمنظومة الأهداف والمصالح الاستراتيجية العالمية لكل معسكر(٢١) ولذلك جاءت أدوار القوي الدولية في الحرب الأنجولية علي النحو التالي:

أ ـ موقف المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي/ كوبا):

لقد كانت علاقات الاتحاد السوفيتي (سابقا) مضطربة مع القيادة الأنجولية أثناء حرب التحرير، فعلي الرغم من أنهم أيدوا باستمرار الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) إلا أنهم لم يجدوا الطريق أمامهم سهلا للتعامل مع أوجستينو نيتو

زعيم الجبهة، ليس ذلك فحسب بل انهم استمروا في تأييد دانييل تشيبندا وأعوانه كمنافسين لنيتو، وقطعوا مساعدتهم عن الجبهة الشعبية، ولكن بمجرد أن بدا واضحا أن تشيبندا ليس في مقدوره أن يحقق النصر سارعوا إلي تأييد نيتو، وربما كان عامل التحول في القرار السوفيتى يرجع إلي التوجهات الصينية التي كانت السند الرئيسي للجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) وخصوصا مع أوائل عام ١٩٧٥ في الوقت الذي كانت المساعدات الأمريكية لتلك الجبهة مازالت صغيرة من حيث الحجم، ويمكن الإشارة إلي أنه إذا كان الهدف الأساسي للإتحاد السوفيتي في ذلك الحين يتمثل في محاولة تحديد الدور الأمريكي الداعم للجبهة الوطنية (فنلا) فقد كان أحد الخيارات المطروحة أمامه أيضا إمكانية وقف المساعدة السوفيتية حتي لايتطور الأمر إلي التهديد بمواجهة بين الدولتين العظميين، ولكن ذلك الموقف كان يعني - وفقا للتصور السوفيتي ـ ترك الميدان خاليا أمام الصينيين لبسط نفوذهم من خلال الجبهة الوطنية (فنلا) والكونغو (كينشاسا).[٢٢] وذلك فقد تحرك الإتحاد السوفيتي في حرب أنجولا بدوافع عديدة منها:[٢٣]

١ - الدافع العقيدي/ الأيديولوجي:

حيث بدأت الصلات العقيدية/ الأيديولوجية بين الاتحاد السوفيتي و الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) منذ أوائل الستينيات، علي أساس أن مبلا بمثابة حركة سياسية تقدمية للشعب الأنجولي أسستها دوائر العمال في لواندا منذ عام ١٩٥٦، وإنها انشئت بمبادرة من الحزب الشيوعي الأنجولي، وعزز من ذلك قيام زعيمها اوجستينو نيتو بزيارة موسكو في منتصف الستينيات، ثم تكررت بعد ذلك زياراته، والتي اسهمت في تشجيع الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشرقي علي إرسال مساعدات عسكرية منتظمة للحركة وإلي قياداتها وكوادرها بالإضافة إلي التدريب العسكري لقواتها، وعزز من ذلك أيضا استحسان موسكو للتنظيم السياسي للحركة الشعبية (مبلا) من الناحية العقائدية.

٢ - الدافع المصلحي:

مثلت المصالح القومية المتوقعة للإتحاد السوفيتي في حالة بسط نفوذه على الحكومة الشعبية بعد استقرار الأحوال في أنجولا أحد الدوافع للدعم السوفيتي للحركة الشعبية (مبلا) فالوجود السوفيتي كان يعني حصول السوفيت على الكثير من المكاسب الإقتصادية وعلى منفذ إستراتيجي هام علي المحيط الاطلنطى وعلي طول الطريق الذي تسلكه ناقلات البترول المتجهة من الشرق الأوسط - قبالة الساحل الأنجولي - إلي أوروبا وخصوصا خلال فترة إغلاق قناة السويس أمام الملاحة العالمية منذ حرب يونيو عام ١٩٦٧ وحتي حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

ب - موقف الصين:

لقد أدي انهيار الدكتاتورية البرتغالية في إبريل عام ١٩٧٤ إلي إعلان مرحلة جديدة من الصراع الصيني - السوفيتي علي مناطق النفوذ الأفريقية، وقد تميزت تلك المرحلة بحصول الصين علي نتائج أفضل ومكاسب أكبر خاصة في موزمبيق ، فضلا عن تدعيم علاقاتها مع تنزانيا وزامبيا، وإذا أضيف إلي ذلك العلاقات الصينية القوية مع اثنتين من حركات التحرير الأنجولية وهما الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) والاتحادالوطني لتحرير كل أنجولا (يونيتا) وأيضا مع حكومة كينشاسا لاتضح أن رصيد الصينين كان كبيرا في الميدان الأنجولي مع نهاية عام ١٩٧٤، مع إمكانية تعظيم دورها بدرجة أكبر ، ولم يحل دون ذلك إلا اتخاذ السوفيت قرارهم الحاسم بالتدخل إلي جانب الحركة الشعبية (مبلا) في عام ١٩٧٥، وهو الأمر الذي ترتب عليه اتخاذ الصنيين قرارهم بسحب خبرائهم من معسكرات الجبهة الوطنية (فنلا) المتواجدة في الكنغو (كينشاسا) في يوليو ١٩٧٥، مبررين ذلك القرار بأنه جاء استجابة لطلب منظمة الوحدة الأفريقية، ورغبتهم في التزام جانب الحياد بين حركات التحرير الأنجولية الثلاث[٢٤] وهكذا أكد الصينيون أنهم ليسوا علي استعداد للدخول في تسابق مع المساعدات السوفيتية الكثيفة الموجهة للحركة الشعبية، وربما كان هذا الانسحاب هو إجراء تكتيكي محسوب من جانب

الصينين الذين أرتأوا أن للغرب مصالح سوف يتحرك لحمايتها، ومن ثم فقد كان انسحابها نوع ما من الضغط علي الغرب للتدخل .

لقد كان الصراع الصيني - السوفيتي أكثر أهمية لكل منهما عن صراعه مع الغرب في العالم الثالث، واتضح ذلك علي أثر قيام قوات جنوب أفريقيا بغزو أنجولا في أكتوبر ١٩٧٥ وما استتبعه ذلك من تعاظم التدخل السوفيتي إلي جانب الحركة الشعبية (مبلا)، حيث وجد الصينيون أنفسهم في تحالف واقعي مع الولايات المتحدة في مواجهة التحالف السوفيتي / الكوبي السوفيتي علي الساحة الأنجولية[٢٥] وقد مثل هذا التنافس من جانب المعسكر الشرقي في أنجولا أحد الروافد الرئيسية لتقديم الدعم والمساعدات التي ساعدت بدورها علي استمرار وتنافس الحرب الأهلية في أنجولا .

جـ موقف المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية):

لقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة في مجريات الأحداث الدموية في أنجولا، وإن كان هذا التدخل الأمريكي قد حد منه استنكار الرأي العام هناك ورفض الكونجرس استمرار ذلك التدخل أو إضفاء أية صبغة رسمية عليه، ورغما عن ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية قدمت مساعدات ماليه إلي هولدن روبرتو زعيم الجبهة الوطنية (فنلا) في يناير ١٩٧٥ قدرت بـ ٣٠٠ ألف دولار من أجل تمويل الصراع ضد قوات (مبلا)، كما وافقت واشنطن في شهر يوليو ١٩٧٥ علي دفع مبلغ شهري قيمته ٢٠٠ ألف دولار لكل من هولدن روبرتو وجوناس سافيمبي زعيمي حركتي فنلا ويونيتا، كما أن المخابرات الأمريكية شاركت في توصيل أموال وأسلحة تقدر قيمتها بمبلغ ٢٥ مليون دولار لتعضيد عمليات يونيتا وفنلا في مواجهة مبلا عن طريق كل من زامبيا والكونغو كينشاسا.[٢٦]

وهكذا فعلي الرغم من معارضة الرأي العام والكونجرس الأمريكي لأي تورط أمريكي في أحداث أنجولا، إلا أن الإدارة الأمريكية شرعت دون إجراء مناقشة علنية أو الحصول علي تصديق الكونجرس في تنفيذ برنامج للمعونة العسكرية لجبهتي فنلا ويونيتا الأنجوليتين، بما يعنية ذلك من وجود تورط

أمريكي مباشر في تلك المنطقة، وإذا كان الكونجرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ قد رفض استئناف المعونات الأمريكية للحركتين الأنجوليتين الموالیتين للغرب، فان هذا الموقف وإن كان قد منع السلطة التنفيذية من التورط بشكل واسع النطاق في أنجولا، إلا أنه أيضا لم يمنع السلطة التنفيذية الأمريكية من خوض معركة دبلوماسية ودعائية لإقناع الرأي العام والكونجرس الأمريكي بضرورة الاستمرار في التدخل الفعال في أنجولا، ومنها ما اشار إليه الرئيس الأمريكي الأسبق جيرالد فورد - في ذلك الحين - عن اعتقاده بأن الأمريكيين سوف يندمون طويلا علي الخطأ الكبير الذي ارتكبه الكونجرس بحظر المساعدات الأمريكية عن القوات المناهضة للحركة الشعبية في أنجولا، أما وزير خارجيته هنري كيسنجر فقد أشار في مؤتمر لحلف شمال الأطلنطي في ديسمبر ١٩٧٥ بأن نشاط الإتحاد السوفيتي في أنجولا يمثل تهديدا خطيرا للوفاق الدولي. (٢٧)

ويلاحظ أن الموقف الأمريكي الذي ظل داعما للقوي المناوئة للنظام الحاكم ذي الطابع الماركسي في لواندا خلال حقبة الحرب الباردة، وخصوصا دعمها للإتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا (يونيتا) بزعامة سافيمبي قد تبدل تماما وإلي النقيض بدعمها للنظام الحاكم في لواندا خاصة بعد إعلانه التخلي عن الماركسية وتبني التحولات السياسية والاقتصادية علي النمط الغربي، وهو الأمر الذي ترتب عليه ترجيح كفة النظام الحاكم في لواندا بزعامة أوجستينو نيتو في صراعه التقليدي والطويل مع يونيتا بزعامة سافيمبي، وهو ما يعني أيضا التحول عن دعم طرفين من أطراف الحرب الأهلية في أنجولا، إلي دعم الطرف الثالث وخصوصا بعد إنتهاء الحرب الباردة لضمان إستقطاب النظام الحاكم ولضمان مصالحها هناك.

وهو ما ساعد في ذات الوقت علي توضيح النوايا الحقيقية للتدخل في أنجولا وعلي استخدام أطرافها لخدمة المصالح والمطامع الغربية.

د . موقف البرتغال:

كانت أنجولا تعد أغني المستعمرات البرتغالية في أفريقيا، ونظرا لنقص الموارد المالية والاستثمارية وضعف الوسائل التكنولوجية البرتغالية - إبان فترة احتلالها لأنجولا - فقد أدي ذلك إلي دخول رأس المال الأجنبي والاحتكارات الإمبريالية وتمتعها بوجود وامتيازات كبيرة في استخراج ثروات أنجولا من البترول والماس وغيرها، ومن ثم ارتبطت مصالح هذه الاحتكارات الإمبريالية بالوجود الدائم للإستعمار البرتغالي في أنجولا[٢٨] ولعل ذلك يفسر أيضا تأخر الوجود الاستعماري البرتغالي هناك طوال خمسة قرون من الزمان وحتي منتصف السبعينيات، اتسم خلالها هذا الوجود الاستعماري بكونه أنموذجا رديئا وعنيفا للنظم الاستعمارية العالمية في ذلك الحين.

لقد حاولت البرتغال ومن منطلق مصالحها في الدولة الأنجولية الحفاظ علي علاقات متوازنة مع القوي المتصارعة، كما حاولت المشاركة في الجهود الدولية المبذولة لإيقاف الحرب وإيجاد تسوية مقبولة لها وإن كان انحيازها أصبح واضحا إلي جانب الحكومة الأنجولية منذ أوائل التسعينيات سواء في إطار التنسيق الغربي للتعامل مع المشكلة الأنجولية أو في إطار التجاوب مع القرارت التي اتخذتها الأمم المتحدة بخصوص الحرب الأهلية الأنجولية وفيما يتعلق بالضغوط التي مارستها علي يونيتا من أجل الحد من قدراتها ومن أجل دفعها لإيقاف الحرب والدخول في مفاوضات للتسوية. لكن هذا لا يمنع من اقرار أن البرتغال كان لها دور مباشر أو غير مباشر، ومن جانبها هي أو بالمشاركة مع الدول الغربية في الإبقاء والاستمرار لتلك الحرب الأهلية في أنجولا وطوال تلك السنوات.

المبحث الثاني

صراع القوي السياسية في أنجولا

هناك العديد من القوي التي ساهمت في الصراع والحرب في أنجولا إلا أنه يمكن التمييز بين بعض القوي الرئيسية التي تمثل أطراف هذا الصراع وتلك الحرب، كما يمكن توضيح طبيعة الصراع ومسارات الحرب بينهم علي النحو التالي:

المطلب الأول: أطراف الصراع (الحرب) في أنحولا

تنقسم أنجولا إلي ثلاثة جماعات إثنية كبري تشكل ٨٠٪ من سكانها وقد مثلت الحركات الرئيسية في البلاد هذا الانقسام الإثني بأوضح صوره وصاروا يشكلون الثلاثية الصراعية في الحرب الأنجولية ويمكن الإشارة إلي تلك الأطراف كالتالي:

أولا: الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا):

Popular Movement for the Liberation of Angola (MPLA)

نشأت هذه الحركة عام ١٩٥٦ من أعضاء تابعين للحزب الشيوعي الأنجولي الذي يعتبر إمتدادا للحزب الشيوعي البرتغالي، وقد استطاعت تلك الحركة منذ البداية اجتذاب عدد من المثقفين ذوي الأفكار التقدمية، وعندما طردتها السلطات البرتغالية من لواندا في مارس ١٩٥٩ انتقلت إلي كوناكري ثم إلي كينشاسا ثم إلي برازافيل حيث استقرت هناك، وتم اختيار أوجستينو نيتو - الطبيب الشاعر - رئيسا لها في عام ١٩٦٢ وبعد هذا الاختيار اعتمدت الحركة في تكوينها علي قبيلته كيمبوندو التي ينتمي إليها والتي تمثل ٢٥٪ من سكان أنجولا وتتركز في وسط أنجولا وخاصة في لواندا، وقد اتخذت الحركة خطاً ماركسيا واضحا، وأقامت علاقات قوية مع سائر الأحزاب والمنظمات الشيوعية والاشتراكية داخل أفريقيا وخارجها، كما أقامت الحركة دعائمها السياسية علي أساس أن الصراع في أنجولا ليس صراعا بين ثلاثة جيوش متحاربة داخل البلاد، وإنما هو صراع بين قوي الشعب التي تمثلها تلك الحركة وبين العسكريين الذين تمثلهم الحركات الأخري، ولذلك فقد أنشأت قوات المقاومة الشعبية ومنظمات عمالية وطلابية ونسائية مختلفة، وقد اكتسبت الجبهة تأييدا شعبيا واسع !النطاق، وانعكس ذلك علي تكوينها العسكري، بيد أن تلك الحركة عانت من انقسامات داخلية عديدة.(٢٩)

وبقيام الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) بادرت إلي إصدار نشرات تحدد

فيها أهدافها وسياساتها ولذلك يمكن اعتبارها أول حركة سياسية ذات برنامج عملي محدد، وكان بيانها الأول الذي أصدرته في ذلك الحين يدعو الشعب الأنجولي إلي تنظيم نفسه، وإلي الكفاح في جميع الجبهات من أجل تصفية الإمبريالية والاستعمار البرتغالي حتي تصبح أنجولا دولة مستقلة، وأن يتم قيام حكومة وطنية ديموقراطية وائتلافية من جميع القوي التي حاربت الاستعمار البرتغالي، وقد قامت الحركة بنشاط تعليمي لمحو أمية المواطنين الأنجوليين، وإذا كانت الحركة قد ضمت في بداية تأسيسها العناصر الوطنية المثقفة من الخلاسيين (المخلطين) الساخطين علي السلطات البرتغالية، إلا أنها ضمت بعد ذلك العمال وموظفي المكاتب، ورجال التجارة والعمال الزراعيين والفلاحيين، في شرق ووسط أنجولا فأصبحت بذلك جبهة وطنية متحدة تضم الأنجوليين، وبغض النظر عن أوضاعهم الإجتماعية أو الإثنية أو الدينية.

وقد صاغت الجبهة في أوائل الستينيات برنامجا كاملا يعكس مطالب مختلف القوى الاجتماعية داخل البلاد، ويطالب بالإعلان الفوري لاستقلال أنجولا، وإقامة دولة مستقلة وإنشاء نظام جمهوري يتسم بالمساوة بين السكان، وتحديد عدد ساعات العمل بثمانية ساعات وتنمية الثقافية الوطنية، وقد لجأت الجبهة في هذه الفترة إلي أسلوب العمل السياسي ودعت في يونيو عام ١٩٦٠ حكومة البرتغال إلي ترك أساليب العنف المسلح وأن تضع موضع التنفيذ حق شعب أنجولا في تقرير المصير والاستقلال، واقترحت عقد مؤتمر من ممثلي جميع الحركات الوطنية في أنجولا، وممثل حكومة لشبونة قبل نهاية ١٩٦٠ لمناقشة وتسوية قضية الاستعمار في أنجولا، وإن كان رد السلطات البرتغالية في ذلك الحين تمثل في القيام بحركة اعتقالات واسعة النطاق في صفوف أعضائها وقيادتها بما فيهم زعيم الحركة اوجستينو نيتو، وقد واصلت الحركة نشاطها من المنفي في كوناكري ثم انتقلت في أكتوبر ١٩٦١ إلي ليوبولدفيل، ومنذ فبراير ١٩٦١ قامت الجبهة بحركة قتال مسلح تمثلت في شن العديد من الهجمات في لواندا وما حولها علي مواقع الفرقة العسكرية البرتغالية والاستيلاء علي

أسلحتها ومهاجمة السجون ومحاولة إخراج المعتقلين السياسيين منها.(٣٠)

وقد مرت الحركة بفترات عصيبة خلال أعوام ٦٢و ٦٣ و١٩٦٤ كادت أن تعصف بتنظيمها نتيجة تعرضها لمواقف عدائية من جانب حكومات سيريل أدولا وتشومبي وموبوتو في الكونغو كينشاسا، كما أن اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ بحكومة المنفي التي رأسها هولدن روبرتو مثل ضربة قوية لتنظيم الحركة الشعبية، حيث ترتب علي ذلك امتناع كثير من الدول عن مساعدتها ودفع ذلك أيضا حكومة الكونغو (كينشاسا) إلي إغلاق مقر قيادتها ومكاتبها في ليوبولدفيل بحجة وجود حكومة أنجولية شرعية - حكومة أنجولا في المنفي - وأدت مثل هذه الضغوط إلي معاناة الحركة وتعرضها للإنشقاق عام ١٩٦٣ حيث انشق عنها جناح فيرياتو داكروز، وعندما قامت بعض الحكومات الأفريقية في كل من القاهرة والجزائر وغيرها باتصالات واسعة لتوضيح موقف الجبهة أرسلت لجنة التسعة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لجنة تقصي حقائق في نوافمبر ١٩٦٤ وبناء على تقريرها اعترفت لجنة التسعة بالحركة الشعبية كمنظمة لتحرير أنجولا وتقرر أن يصرف لها مساعدات مالية سنوية، كما سحبت المنظمة اعترافها بحكومة المنفي وبدأت أنشطة الحركة منذ عام ١٩٦٤ انطلاقاً من قواعدها في برازافيل وباتجاه إقليم كابيندا وفي مواجهة القوات البرتغالية.(٣١)

ثانياً: الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا):

National Front for the Liberation of Angola (FNLA)

بدأت الجبهة علي أساس كونها تجمع إثني (قبلي) في عام ١٩٥٤ وكان هدفها الأساسي إحياء مملكة الكونغو القديمة، ثم تحولت إلي حركة كفاح مسلح ضد البرتغال في عام ١٩٦١، وقد تزعم هذه الحركة منذ نشأتها هولدن روبرتو وهو رجل أعمال وصهر الرئيس الزائيري الأسبق موبوتو سيسي سيكو، وقد اتخذت تلك الجبهة من كينشاسا مقرا لها، وهي تعتمد أساسا في تكوينها علي قبيلة «كيكونجو» الكبري التي تقيم في شمال أنجولا وتمثل حوالي ٢٥٪ من

إجمالي السكان، وتضم في فروعها جماعة الباكونجو الذين يتوزعون بين الكونغو كينشاسا وأنجولا، وكانوا يمثلون الركيزة الأساسية لروبرتو هولدن وكانت تلك الجبهة تمثل إحدي جبهتين تعبران عن التوجه الغربي من بين حركات التحرير الأنجولية، وهي بحكم تكوينها تمثل الجماعات الأكثر ثراء، والتي ترتبط برؤوس الأموال الأجنبية والمصالح الغربية في المنطقة ، كما أن اعتمادها علي الباكونجو واللاجئين الأنجوليين في الكونغو (كينشاسا) وممارستها لأنشطتها من خارج أنجولا قد أدي إلي إضعاف قاعدتها الشعبية السياسية وإلي تنامي شعور قوي بأنها مجرد امتداد لنفوذ كينشاسا في أنجولا، وقد تلقت تلك الجبهة منذ البداية مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين بالإضافة إلي الكونغو (كينشاسا) وقد تمكنت هذه الجبهة من السيطرة علي الحكومة الأنجولية في المنفي وقد نالت اعتراف العديد من الدول الأفريقية بالإضافة إلي منظمة الوحدة الأفريقية إلي أن تم حل تلك الحكومة.[٣٢] بعد سحب الاعتراف بها من جانب معظم تلك الدول بالإضافة إلي منظمة الوحدة الأفريقية، وكانت تلك الجبهة قد فشلت في الوصول بنضالها في محاربة القوات البرتغالية إلي مرحلة الثورة الشعبية وظل نضالها محدود النطاق نتيجة عدة عوامل منها:[٣٣]

(أ) اصرار البرتغال في تلك المرحلة علي مواصلة استعمارها لأنجولا، خصوصا بعد ظهور البترول في إقليم كابندا الأنجولي، بالإضافة إلي تأييد الغرب وحلف الأطلنطي للبرتغال، وإمدادها بمساعدات عسكرية مكنتها من مواصلة ضرب عمليات الكفاح المسلح في أنجولا، وذلك في إطار سعي الغرب للحفاظ على مصالحه المتنوعة هناك.

(ب) فشل الجبهة في تحقيق التوازن القبلي/ الإثني داخلها حيث ظلت قيادة الحزب والجيش منبثقة عن قبائل الباكونجو، وقد اتضح ذلك الاتجاه الإقليمي والقبلي والإثني من الإنقسامات التي طرأت علي الجبهة منذ عام ١٩٦٢ باستقالة عدد من القادة العسكريين في حكومة المنفي، واتهامهم

لروبرتو بالعمل علي تمزيق الجيش، وقيامه بتطهير واغتيال معارضيه، ثم استقاله وزير خارجية الحكومة جوناس سافيمبي الذي اتهم روبرتو بمحاباة أقاربه وإنحيازه للباكونجو.

(ج) تركيز الجبهة الوطنية علي العمل العسكري وإهمالها للتعبئة السياسية والتنظيم الشعبي داخل أنجولا، وربما كان ذلك بسبب وجود قيادة ومقر هذه الجبهة خارج حدود أنجولا في الكونغو (كينشاسا)، ثم تراخيها بعد ذلك عن العمل العسكري واهتمامها بالنشاط الدبلوماسي والسياسي وخصوصا في فترة حكومة المنفي.

ثالثا: الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا (يونيتا):

Union for The Total Independence of Angola (UNITA)

أسس هذه الجبهة جوناس سافيمبي الذي كان يشغل منصب وزير خارجية حكومة أنجولا في المنفي التي ترأسها هولدن روبرتو، وقد انفصل سافيمبى عن الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) في عام ١٩٦٤، وأنشأ هذا الاتحاد عام ١٩٦٦، بعد اتهامه لروبرتو بالقبلية والخضوع للولايات المتحدة، وقد اتخذ من لوساكا عاصمة زامبيا مقرا لحركته ولكنه طرد منها في عام ١٩٦٧ فلجأ إلي القاهرة حتي منتصف عام ١٩٦٨ حيث تمكن من الرجوع إلي الجزء الشرقي من أنجولا لتصبح بذلك حركة الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا أول حركة وطنية تمارس نشاطها بقواعد داخل أنجولا، وترتكز تلك الحركة علي قبيلة أوفيمبوندو في الجنوب وهي تشكل ٣٣٪ من سكان أنجولا، وظل هذا الاتحاد يستند إلي قاعدة سياسة وشعبية واسعة[٣٤] ويتبع سياسة المهادنة تارة وسياسة العنف تارة أخري، كما أنه انتهج سياسة اشتراكية تارة وسياسة رأسمالية تارة أخري وساعدته الصين تارة والغرب تارة أخري بالإضافة إلي جنوب أفريقيا.

ويمكن الإشارة إلي أن تكوين ذلك الإتحاد جاء من تفاعل ثلاثة عناصر هي:(٣٥)

(أ) الأعضاء المجندون الذين ينتمون لقبائل امانجولا وانشقوا عن حكومة المنفي، ومن بينهم جماعة من الجنود الذين حصلوا علي تدريبات في الصين.

(ب) الطلبة الأنجوليون الذين ينتمون إلي وسط وجنوب أنجولا وتلقوا تعليما في الخارج، وشكلوا هناك الاتحاد القومي لطلبة أنجولا.

(جـ) الأعضاء المحليون لجمعيات المساعدة الذاتية لقبائل تشيكوي وتويني ولوتشازي والذين وصلوا إلي زامبيا مع اللاجئين الأنجوليين.

وكانت العلاقات قد ساءت بين هذا الاتحاد وزامبيا التي اتخذ منها مقرا له، نتيجة لقطع عناصر تابعة له خط السكك الحديدية الموصل بين زامبيا وبنجويلا مما أضر بمصالح زامبيا، ومع بداية التسعينيات يلاحظ انحسار الصراع داخل أنجولا بين جبهتين هي الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) - أو بمعنى آخر الحكومة الأنجولية - والاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا (يونيتا)، أما الحركة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) فعلي الرغم من وجودها إلا أن عملياتها كانت شبه متوقفة.(٣٦)

وظل طرفي القتال يسانده تحالف متنوع الأطراف، فحكومة أنجولا نظرا للعلاقات والمعاملات السابقة مع كوبا في الشئون السياسية والعسكرية أيام الحرب الباردة، فقد استمرت هذه العلاقات و استثمرتها في صراعها مع يونيتا كلما استلزم الأمر ذلك، ومنها إرسال كوبا في أوائل عام ٢٠٠٠ لخبراء ومستشارين عسكريين قدر عددهم بحوالي ٥٠٠٠ مستشار، ويلاحظ أنه علي الرغم من معرفة الولايات المتحدة بذلك، إلا أنها لم تصدر بيانا للاستنكار أو للتحذير من مغبة التدخلات الأجنبية.(٣٧)

ويبدو أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر تحمسا للتعاون مع الحكومة الأنجولية وعلي حساب يونيتا الحليف السابق لها في أنجولا، ولعل هذا أحد نتائج انتهاء الحرب الباردة، وهو أمر منطقي طالما أن الحكومة الأنجولية قد بدأت عملية التحول الديموقراطي واخذت في تعزيز علاقاتها مع الغرب.

كما أن قوات يونيتا أخذت في شراء أسلحة حديثة عبر التجارة غير المشورعة مثل مدافع بعيدة المدي من إنتاج جنوب أفريقيا، وراجمات صواريخ سوفيتية الصنع اشترتها الحركة من أوكرانيا، كما أنها استفادت من خدمات خبراء ومستشارين عسكريين من المملكة المغربية، كما نشط طيارون في قيادة طائرات حربية علي الجانبين المتقاتلين تعاقدت معهم شركات الأمن من أوكرانيا وجنوب أفريقيا وكوبا. . . .الخ.(٣٨)

لقد كانت ميزانيات الحرب في أنجولا ضخمة ومصادرها لا تتوقف أو تنضب، فالحكومة تحصل علي عوائد بترولية يوميا تقدر بحوالي ١٠ مليون دولار دفعتها شركات أمريكية وفرنسية وبلجيكية وبريطانية، كما أنها كانت تبيع الماس المستخرج من مناجم تحت سيطرتها تصل قيمته إلي حوالي ٤٠٠ مليون دولار، ويذكر أنها باعت منذ عام ١٩٩٢ وحتي عام ١٩٩٨ ماسا يقدر قيمته بمبلغ ٣,٧ مليار دولار، وذلك علي الرغم من قرار الأمم المتحدة الصادر في يوليو ١٩٩٩ بحظر التجارة غير المشروعة في الماس، ومع ذلك فقد ظلت تلك التجارة مستمرة.(٣٩) ووظفت يونيتا عوائدها في تمويل الحرب.

ومن ثم فقد ظلت الحرب في أنجولا مشتعلة طالما كانت هناك مصادر التمويل اللازمة لاستمراريتها وبغض النظر عن مدي ومعايير مشروعية تلك المصادر، وهو ما يعني أن جذور الحرب داخلية، وكان هذا مؤشرا قويا علي أنه بدون إحداث تسوية داخلية مقبولة فلن تضع الحرب أوزارها هناك.

المطلب الثاني: مسارات الحرب في أنجولا

إذا كان الواقع يشير إلي أن الحركة الوطنية الأنجولية قد انقسمت علي ذاتها إلي ثلاث جبهات رئيسية، ليس فقط منذ أن وقع الانقلاب العسكري فى البرتغال عام ١٩٧٤، وما صاحب ذلك من توقع كل منها لإحداث تغييرات في السياسة الاستعمارية البرتغالية علي الأراضي الأنجولية لصالح أي منها، وإنما الأمر يشير إلي أن وقائع الحرب في أنجولا اتخذت مسارات متعددة، حتي قبل الاستقلال وتضمنت أوجه الحرب المختلفة، وعزز من خطورتها واستمراريتها علي هذا النحو السافر استمرارها كصراع داخلي بين الجماعات المختلفة داخل البلاد، بالإضافة إلي النضال في مواجهة الاستعمار البرتغالي، الذي احتل البلاد لحوالي خمسة قرون من الزمان، ويلاحظ أن فترة مابعد الاستقلال لم تكن أحسن حالا من سالفتها، حيث طرأت علي طبيعة الحرب في أنجولا متغيرات جديدة تمثلت - بالإضافة إلي استمرار الصراع الداخلي بين الجبهات التقليدية المتناحرة - في تعاظم التدخل الأجنبي في الشئون الداخلية الأنجولية حيث أخذ هذا التدخل مستويين : التدخل الإقليمي من جانب بعض القوي الإقليمية لصالح طرف آخر في الصراع الداخلي، كماشهدت تلك المرحلة التدخل الأجنبي الدولي متمثلا في التدخل السوفيتي/ الكوبي، لصالح الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) والدعم الغربي/ الصيني للجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) والاتحاد الوطني لاستقلال كل انجولا (يونيتا) وبدرجة أعطت انطباعا لدي الكثيرين بأن التدخل الأجنبي هو السبب الرئيسي لاستمرارية الحرب في أنجولا، إلا أن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي لم ينه حرب أنجولا وإنما استمرت وتعاظمت معها مشكلات البلاد.

وإذا كانت الحرب ضد المستعمر البرتغالي قد انتهت باستقلال البلاد بحلول منتصف السبعينيات، وان الحرب ذات الطابع التدخلي الدولي قد انتهت - نسبيا

- بانتهاء الحرب الباردة مع أواخر الثمانينيات، فان الحرب الداخلية الأنجولية هي التي استمرت دون انقطاع نهائي، وهو الأمر الذي يؤكد علي فرضية أن العنصر الداخلي للحرب هو العامل الثابت، وأن العنصر الخارجي يمثل العامل المتغير في الأزمة الأنجولية، وعلي الرغم من ذلك فان التدخل الخارجي سواء كان إقليميا أو دوليا قد ترك آثارا سيئة علي مسارت تلك الحرب، وساهم في تصعيدها وتعاظمها، وإذا كان البعض يري ان الحرب في انجولا يمكن تصنيفها إلي حربين اهليتين رئيسيتين استمرت الأولي في الفترة مابين عامي (١٩٨١ -١٩٩١) والثانية استمرت في الفترة مابين عامي(١٩٩٢-١٩٩٤)[٤٠] إلا أن الواقع الفعلي يشير إلي تعدد أوجه ومسارات الحرب في أنجولا وساهمت فيها القوي الداخلية والإقليمية والدولية، وأنها جمعت بين الحرب الأهلية، والحرب ضد المستعمر، والحرب من أجل الصراع علي السلطة والثروة، والحرب من أجل المصالح والنفوذ وغير ذلك، وفيما يلي سيتم توضيح ذلك وبايجاز علي النحو التالي:

أولاً: الحرب ضد الاستعمار البرتغالي:

كانت أنجولا أنموذجا سيئا للمستعمرات البرتغالية في أفريقيا حيث شاع فيها التخلف الحضاري والسياسي والاقتصادي، وتفاقم الاستنزاف للموارد المختلفة حيث قامت سياسة البرتغال في أنجولا منذ بدايتها عام ١٤٨٢ وحتي عام١٩٧٥ علي أساس تطبيق سياسة الاستيعاب، واعتبار المستعمرات البرتغالية أجزاء من دولتها وراء البحار، واستنت التشريعات واتخذت الإجراءات التي مكنتها من تطبيق هذه السياسة لقرون طويلة، ولكن حتي الخمسينيات من القرن العشرين كانت نسبة من تم استيعابهم بالفعل وفقا للسياسة البرتغالية لاتتعدي ١٪ من سكان أنجولا، أما بقية السكان فكانوا في وضع يماثل وضع العبيد فعلي الرغم من إلغاء الرق في المستعمرات البرتغالية في عام ١٨٧٥ إلا أن قوانين

العمل الإجباري استمر العمل بها حتي عام ١٩٦٣ ، وبذلك فقد كانت تلك السياسة امتدادا صريحا لأسلوب الاسترقاق، كذلك قامت سياسة التعليم والخدمات الصحية علي أساس عنصري واضح، أما الحقوق السياسية والمدينه فان الأغلبية العظمي من السكان قد حرموا منها ، وبينما سمحت القوي الاستعمارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولي لسكان مستعمراتها بحق تكوين أحزاب سياسية، قابلت البرتغال أية محاولة للتعبير عن الهوية الوطنية والحضارة الأفريقية في أنجولا بالعنف والقسوة، ونجحت سياسة حكومة ديكتاتور البرتغال سالازار في تحطيم أي تجمع للنشاط الوطني بأسلوب بوليسي وعسكري، وبينما كانت عمليات التحرير والتغيير تتم في دول القارة الافريقية فان تطور المستعمرات البرتغالية ومنها أنجولا ظل يتعثر بين واقع البرتغال المختلف وبين نظرياتها وسياساتها وممارساتها الجامدة، وبذلك استثارت عوامل السخط والاستياء بين صفوف شعوب المستعمرات البرتغالية في أفريقيا نتيجة لسياسات القهر والاستغلال والاستعلاء الاستعمارى.(٣١)

وفي ظل تلك الأوضاع السياسية والاقتصادية ولاجتماعية المتردية والناجمة عن السياسات والممارسات الاستعمارية البرتغالية، ولما كانت المقاومة السلمية قد فشلت في تحقيق هدف الأنجوليين المتمثل في الاستقلال، وذلك عندما تكررت المطالبات والمناشدات من جانب القوي الوطنية المختلفة ومنها العريضة التي قدمتها الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) في يونيو ١٩٦٠ إلي حكومة لشبونة تناشدها فيها بضرورة إقرار تسوية سلمية من أجل الإصلاح السياسي إلا أن رد الحكومة البرتغالية عليها تمثل في اعتقال قيادات مبلا ومنهم أوجستينو نيتو الذي اعتقل وعذب ونفي في جزر الرأس الأخضر ثم سجن في لشبونة، وقد ترتب علي هذا الأمر قيام أعضاء مبلا بمظاهرة سلمية في إحدي المدن وقتل منهم ٣٠ أنجوليا ، كما قتل واعتقل كل من في مسقط رأسه «بنجو» Bengo وتدمير القرية بعد ذلك، وعندئذ انطلقت موجة من العنف ضد البرتغاليين في لواندا

العاصمة، وتصدت لها السلطات البرتغالية، وابتداء من عام ١٩٦١ بدأت الثورة الأنجولية الفعلية والحرب من أجل الاستقلال ، وقد اتخذت في ذلك الحين ثلاثة أشكال من الثورات المسلحة(٤٢)

الأولي . حرب ماريا Maria War :

لقد بدأت تلك الحرب في يناير بمقاطعة «مالنجي» Malange في الشمال الشرقي للبلاد ، وقد قام بها مزارعي القطن في صورة إضراب، عقب تدهور أسعار القطن والفشل في بيعه، وقام البرتغاليون بالرد علي هذا الإضراب، بممارسة مزيد من الاعتقالات لهؤلاء العمال، وهو ما ترتب عليه رد فعل مضاد آخر من جانب هؤلاء العمال تمثل في مزيد من الأنشطة المسلحة، والقيام بهجمات علي الممتلكات البرتغالية، وقد سميت تلك الثورة بحرب ماريا نسبة إلي «أنطونيو ماريانو» زعيم الطائفة المسيحية المريمية Maria Messianic Cult الذي قاد وأتباعه هذا النضال، وقد تغلب البرتغاليين علي تلك الثورة عن طريق تفجير القري وملاحقة أعضاء تلك الطائفة والقرويين غير المسلحين وقتلهم، كما قبض علي ماريانو وسجن وعذب حتي توفي في السجن البرتغالي.

الثانية. ثورة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا):

لقد شجعت حرب ماريا الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) الماركسية علي البدء في الحرب الثانية منذ صباح يوم ٤ يونيو ١٩٦١، حيث قام مئات من المقاتلين الأحرار الأعضاء في الحركة بمهاجمة السجن السياسي الرئيسي في لواندا وقتل سبعة من رجال البوليس البرتغالي، كما قام هؤلاء المقاتلين بالهجوم علي محطة للراديو وعلي ثكنات الجنود البرتغاليين.

الثالثة. ثورة الباكونجو Bakongo :

تركت الثورتان السابقتان تأثيراتهما علي المواطنين الباكونجو في شمال أنجولا، وتولي قيادة تلك الثورة قيادات من اتحاد شعب أنجولا Angola people

union (UPA) وشارك في تلك الثورة عمال الزراعة في برمافيرا Primavera وانتشرت ثورتهم حتي عمت جميع أراضي الإقليم، وكان من نتيجة تلك الثورة مقتل حوالي ألف جندي برتغالي وحوالي ٣٠٠ من المدنيين البرتغاليين في الأسبوع الأول لتلك الثورة وهو الأمر الذي دفع البرتغاليين إلي النزوح عن شمال أنجولا، ثم مالبثوا أن قاموا في يوليو بمجزرة منظمة مضادة استخدمت فيها قنابل النابالم التي القيت علي القري، وقامت قوة قوامها ٢٥٠٠٠ مقاتل برتغالي وبمساندة من المستوطنين البرتغاليين بتحرك ليس فقط لاستعادة سيطرتهم علي الإقليم، وإنما للثأر والانتقام من تلك الثورة ومن قاموا بها، وتسببت ممارستهم البشعة تلك في مقتل مالايقل عن ٢٠٠٠٠ مواطن أنجولي وتشريد أكثر من ٣٥٠ ألف آخرين ذهبو ا كلاجئين إلي الكونغو (كينشاسا) وانضموا إلي ١٥٠ ألف لاجيء كانوا قد لجئوا أيضا إلي هناك في أعقاب حرب ماريا.

وعلي الرغم من أن البرتغاليين استطاعوا قهر الثورات الثلاث السابقة في نهاية عام ١٩٦١ ونشروا قوات قوامها ١٤٠٠٠٠ جندي من البرتغاليين في بؤر التوتر إلا أن الثورة الأنجولية لم تخمد بل ظل النضال من أجل الحرية والاستقلال يتنامي منذ أواخر الستينيات، حيث بدأت الجبهات الثلاثة: الحركة الشعبية لتحرير أنجولا والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا والإتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا والتي تم تأسيسها ابتداء من أوائل الستينيات في التحرك من أجل مقاومة ذلك الاحتلال البرتغالي.(٤٣)

وإذا كانت حركات المقاومة الثلاث مبلا وفنلا ويونيتا قد بدأت في ممارسة الأنشطة الثورية ضد الاحتلال البرتغالي لبلادهم إلا أن تلك المقاومة أعاقها الخلافات والانقسامات والصراعات فيما بين تلك الحركات وهو الأمر الذي انعكس سلبا علي نتيجة وجدوي هذا النضال ومداه وأتاح الفرصة لبقاء البرتغاليين أطول فترة ممكنة نظرا لضعف تلك المقاومة وتشتتها.(٤٤)

وبرغم ذلك فان البرتغال واجهت مقاومة عنيفة في أنجولا ساهم فيها اتساع مساحتها وظروفها الطبيعية والمناخية وحدودها الطويلة والمشتركة مع أكثر من دولة أفريقية وهو ما كان يعني استنزاف قدر من موارد البرتغال في حربها ضد المناهضين لها هناك، ومع ذلك فقد تركت تلك الحرب آثارها داخل البرتغال وخاصة فيما بين النخب العسكرية فتكونت حركة الجيش في لشبونة والتي قادها الجنرال سبينولا وقامت بانقلاب عسكري في أبريل ١٩٧٤ أطاح بالديكتاتور سالازار، وعلي الرغم من أن سياسته كانت تقوم علي أساس تطوير نوع من العلاقة الفيدرالية بين البرتغال ومستعمراتها، وعلي أساس البقاء أطول مدة ممكنة في أنجولا، إلا أن تلك السياسة أدت إلي خلافات واسعة بين قادة الانقلاب انتهت بالإطاحة بالجنرال سبينولا وتولي كوستا جوميز رئاسة البرتغال، وبدأت في أعقاب ذلك مرحلة التفاوض مع الحركات الوطنية من أجل الاستقلال في المستعمرات البرتغالية ومنها أنجولا.(٤٥)

ثانيا- التدخل الأجنبي في أنجولا:

علي الرغم من أنه يمكن التمييز بين التدخل الإقليمي والتدخل الدولي في إطار التدخل الأجنبي العام في أنجولا إلا أن الذي يلاحظ في هذا الشأن أن كلا من التدخلين كانا يتمان ليس بشكل منفصل عن بعضهما البعض، وإنما يتمان بشكل متداخل بين طرف أو أكثر إقليمي إلي جانب طرف أو أكثر إقليمي إلي جانب طرف أو أكثر دولي وإلي جانب طرف أو أكثر من الحركات الوطنية الأنجولية وبالتالي فلن يتم تناول كل نوع من التداخلات علي حدة وإنما سيتم التعامل مع ظاهرة التدخل بصفة عامة كوجه سافر من أوجه التدخل في الشئون الأنجولية، ذلك التدخل الذي يفصح عن صراع المطامع والمصالح وتوازنات القوي الإقليمية والدولية.(٤٦)

إذن فلقد تدخلت الدول الكبري في الصراع الدائر في أنجولا حيث أرسل الاتحاد السوفيتي أسلحته ومعداته ومستشاريه للحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا)، كما تدفق المتطوعون الكوبيون بأسلحتهم عن طريق الكونغو برازافيل إلي جانب تلك الجبهة التي تميل إلي المعسكر الشرقي، وقد ردت الصين علي ذلك بمساعدة الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) والاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا(يونيتا) بالسلاح والمستشارين كما بدأت شحنات السلاح والمساعدات الأمريكية تتدفق إليهما عن طريق الكونغو (كينشاسا) وبدأت أنواع السلاح والخطط الحربية تتطور وتتفاقم علي أثر ذلك الأزمة الأنجولية وتتسع دائرة الحرب بين القوي المتدخلة ومن وراء القوي الوطنية المتصارعة، وذلك لأن انتصار أي جبهة وطنية كان يعني انتصارا للقوي الداعمة لها من ناحية، وفي ذات القوت يمثل خسارة للطرف الأخر ومؤيديه، وعلي هذا الأساس فقد كان انتصار الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) كان يمثل انتصارا للإتحاد السوفيتي وحلفائه واليسار البرتغالي والكونغو برازافيل، وفي ذات الوقت يمثل انتكاسة للجبهتين الأخريين فنلا ويونيتا والقوي الداعمة لهما كالصين والولايات المتحدة وحلفائهما والكونغو (كينشاسا) جنوب أفريقيا، حيث أن لكل دولة من تلك الدول مصالح سياسية واستراتيجية واقتصادية في أنجولا.(٤٧)

فأنجولا أصبحت في نظر الدول الغربية قاعدة لوجود عسكري وسياسي وشيوعي (الاتحاد السوفيتي/ كوبا) الأمر الذي جعلها هدفا لخطط الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وهما الدولتان اللتان ظلتا تتمتعان بمصالح متنوعة وبامتيازات اقتصادية ضخمة في عدد من الدول المحيطة التي يشكل النظام الثوري في أنجولا في نظرهما خطر وشيك، من ثم بدأت الدوائر الغربية سواء علي المستوي الرسمي أو غير الرسمي تتوجس خيفة من انطلاق الدعم السوفيتي/ الكوبي من أنجولا إلي مناطق أخري مجاورة، وعلي

الرغم من ذلك فقد كانت أنجولا تنيجة لكل العوامل السابقة هي موقعة الفشل الأمريكي والغربي في أفريقيا.[٤٨] لسنوات عديدة امتدت حتي انتهاء الحرب الباردة مع تفكك وإنهيار الاتحاد السوفيتي ومن ثم المسكر الشرقي.

ثالثا. سلبيات صراع القوي الوطنية في أنجولا:

كان لصراع القوي الوطنية في أنجولا العديد من السلبيات ومن مظاهر هذا مايلي:

(أ) تضاؤل دور القوي الوطنية في النضال من أجل الاستقلال:

علي الرغم من أن المهمة الرئيسية للحركات الوطنية الثلاث (مبلا، فنلا، يونيتا) كانت تتمثل - منذ إنشائها قبل الاستقلال - في النضال من أجل الحصول علي الاستقلال وتحرير البلاد من الاحتلال البرتغالي الاستعماري، إلا أن القتال الفعلي ضد القوات البرتغالية كان متواضعا وذلك يرجع أساسا لانشغالها بالتناحر فيما بينها وعلي حساب النضال في مواجهة ومقاومة الاستعمار ومن أجل الاستقلال وإن اضطر ذلك الحكومة البرتغالية إلي حشد قوات كبيرة من قواتها في أنجولا لمواجهة هذه الحركات مما أثار التذمر داخل البرتغال ذاتها وأدي إلي الإسراع بانقلاب أبريل كما سبق التوضيح، أما الحركات الوطنية الأنجولية الثلاث فقد انصرفت إلي قتال بعضها البعض منذ البداية فخلال الفترة مابين عامي ١٩٦٢ وحتي عام ١٩٦٦ اندلع القتال بين الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا- (فنلا) في شمال أنجولا، كما اندلع القتال في المنطقة الشرقية من أنجولا بعد عام ١٩٦٦، ثم بدأ الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا (يونيتا) في المشاركة في قتال الجبهتين.[٤٩]

(ب) فشل تجربة حكومة أنجولا في المنفي:

علي غرار تجربة الجزائر المتعلقة باقامة حكومة في المنفي قبل الاستقلال عن فرنسا، كان هناك سعي لتكرار التجربة بالنسبة لأنجولا، وفي التاسع عشر من

يوليو ١٩٦٢ أصدرت لجنة التوفيق التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بيانا ناشدت فيه الدول الأفريقية، بالاعتراف بحكومة هولدن روبرتو في المنفي، علي أساس أنها الحكومة الوحيدة التي تمثل الحركة الوطنية في أنجولا وتقديم المساعدة لها، وتوالت اعترافات الدول الأفريقية بها، ومنها الجزائر ومصر ومالي والمغرب وساحل العاج، وفي العاشر من يونيو ١٩٦٤ أعلن رسميا أن لجنة التنسيق (لجنة تحرير أفريقيا) اعترفت بحكومة أنجولا في المنفي التي يرأسها هولدن، إلا أن تلك الحكومة فشلت في تحمل مسئولياتها وعانت من أوجه قصور مختلفة منها: (٥٠)

١ - قصور حكومة المنفي عن أداء مسئوليات قيادة النشاط في الميادين الحربية والتربوية وإعاشة اللاجئين بعد اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بها، وهو الأمر الذي ترتب عليه انتكاس حركة النضال المسلح في حين أولت اهتمامها بالنشاط الدبلوماسي، كما أنها فشلت في استقطاب القوي الوطنية الأخري داخل البلاد.

٢ - انحسار نشاط حكومة المنفي المسلح في الشمال فقط، حيث قبائل باكونجو الموالين لهولدن، وعندما حاولت فتح جبهة جنوبية رفضت الحكومة في كينشاسا ذلك خشية أن يؤدي نشاط الثوار الأنجوليين ضد البرتغاليين في تلك المنطقة إلي تعطيل سكة حديد بنجويلا الوسيلة الوحيدة لنقل نحاس كاتنجا.

٣ - سيادة الطابع الفردي لقيادة حكومة المنفي من جانب روبرتو وتركيز جميع السلطات تحت سيطرته، كما أن الولاءات الإثنية والدوافع الشخصية كانت من العوامل التي أضعفت الحكومة وتنظيماتها.

٤ - سوء استخدام وتوزيع المبالغ المخصصة للتحرير التي تلقتها حكومة المنفي من منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء فيها.

٥ - الانقسامات والتهديدات العديدة التي تعرضت لها حكومة المنفي ومنها تعرضها لمحاولة انقلابيه في يونيو ١٩٦٥ للإطاحة بروبرتو عندما أعلن وزير دفاع الحكومة المنشق إبعاد روبرتو عن منصبه، وقيام أنصاره بمهاجمة مقر قيادة الحكومة في كينشاسا واحتلاله، والاستيلاء علي الأموال والمستندات والهرب بها بعد تحرك الجيش الكونجولي لإحباط تلك المحاولة، وهو الأمر الذي ترك انطباعات سيئة داخل تلك الحكومة وعلي مدي مقدرتها علي تحمل مسئولياتها بشكل فعلي وفعال.

لذلك ففي ٢١ يوليو ١٩٦٨ سحبت لجنة التحرير اعترافها بهذه الحكومة بعد أن تجمد نشاطها العسكري والنضالي وأعلن ديالوتيللي أمين عام المنظمة - فى ذلك الحين - أن تقصي الحقائق أكد علي أن حكومة المنفي في أنجولا كانت تعني بالخداع أكثر من النضال في انجولا.(٥١)

(جـ) فشل إقامة جبهة وطنية متحدة للتفاوض من أجل الاستقلال:

إذا كانت الحركات الأنجولية قد تقاعست في النضال من أجل تحرير البلاد فقد كانت أكثر تقاعسا في إقامة جبهة وطنية موحدة للتفاوض مع البرتغال من أجل إقرار استقلال أنجولا، وإن كانت المفاوضات التي تمت في يناير ١٩٧٥ مع قادة حركات التحرير الثلاثة والحكومة البرتغالية قد توصلت إلي «اتفاق الفور» بشأن تحديد موعد استقلال أنجولا في ١ نوفمبر ١٩٧٥ وعلي أن يسبق ذلك تشكيل حكومة انتقالية رباعية التشكيل تمثل فيها السلطات البرتغالية وممثلو الجبهات الثلاث وتوزع الوزارات عليهم وعلي أن تكون الرئاسة فيها دورية وأن يتم اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين بالإضافة إلي إقامة لجنة دفاع وطني يكون هدفها الإشراف علي اندماج الجبهات الثلاثة في حيز وطني واحد، وكذلك قيام الحكومة الانتقالية بوضع مشروع دستور لأنجولا وقانونا للإنتخابات تمهيدا لإقامة البرلمان وإجراء الانتخابات التي حدد لها أن تكون قبل أكتوبر ١٩٧٥، وعلي

الرغم من إقامة الحكومة إلا انها كانت ضحية لصراع السلطة والتدخل الأجنبي، فقد تكتلت الجبهة الوطنية (فنلا) ولاتحاد الوطني (يونيتا) ضد الحركة الشعبية (مبلا) أثناء التصويت علي قرارات الحكومة ولم تقبل مبلا استمرار هذا الوضع المعادي لها والذي يشل حركتها وهو متعددة ومتلاحقة نزعة الأمر الذي دفعها للقيام بمظاهرات في عيد العمال، ولكن الأمر تحول إلي قتال عنيف اتخذ صورة معارك إيذانا ببدء الحرب الشاملة داخل البلاد، وهكذا أدت الصراع بين الجبهات الثلاث والتي تأصلت في أعماق قادتها وأعضائها لسنوات طويلة إلي فشل الاتفاق المبرم مع الحكومة البرتغالية بشأن الحكومة الانتقالية الأنجولية، وازدياد حدة الصراع والقتال بينهم في صورة حرب أهلية شاملة.(٥٢)

رابعا : مراحل الحرب الأهلية في أنجولا:

يمكن الإشارة إلي أن الحرب الأهلية في أنجولا مرت ثلاثة مراحل أساسية:

المرحلة الأولي- الحرب الأهلية قبل وإبان فترة الاستقلال:

اتسمت مرحلة ما قبل الاستقلال بانصراف الحركات الوطنية الأنجولية الثلاث لقتال بعضها البعض منذ البداية، فخلال الفترة مابين عامي ١٩٦٢ وحتي عام ١٩٦٦ اندلع القتال بين الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا (فنلا) في شمال أنجولا، كما اندلع القتال في المنطقة الشرقية من أنجولا بعد عام ١٩٦٦، ثم بدأ الاتحاد الوطني لاستقلال كل أنجولا (يونيتا) في المشاركة فى قتال الجبهتين، وعندما بدأت التحركات بين الحكومة البرتغالية والحركات الوطنية الأنجولية بشأن الاستقلال فان الاتفاقية التي تم توقيعها لم تلبث سوي أقل من أسبوعين حتي لاحت في الأفق بوادر الحرب الأهلية الأنجولية في الظهور من جديد، ففي ١٣ فبراير ١٩٧٥ شنت الحركة الشعبية (مبلا) هجوما علي مكاتب حركة ثورة الشرق التي يتزعمها شيبندا في لواندا العاصمة بادعاء

أن الاتفاقية التي تم توقيعها مع الحكومة البرتغالية لم تعترف بها، وتكون بذلك غير مشروعة، وإذا كانت الحركة الشعبية قد نجحت في إقصائها عن لواندا وقتلت حوالي ٢٠ من أعضائها، فقد ترتب علي هذا الهجوم مسارعة شيبندا وأعوانه إلي الانضمام للجبهة الوطنية (فنلا) ثم مالبث أن دار القتال بينها وبين الحركة الشعبية (مبلا) بعد أن حاولت الجبهة الوطنية فتح مكاتب سياسية لها في لواندا وإرسال فرق من جيشها إليها، وتحريك أعداد كبيرة من قواتها باسلحتها الثقيلة من الكونغو (كينشاسا) إلي أنجولا بما فيها لواندا، وقد امتد هذا القتال من فبراير وتعاظم في مارس وإبريل ومايو وشمل مناطق أخري ونجم عن هذا القتال سقوط ٧٠٠ قتيل وألف جريح من الجانبين(٥٣).

وإذا كانت بعض الأطراف الأفريقية قد تحركت من أجل وقف إطلاق النار بين القوي المتصارعة واجتمع قادتها الثلاثة في ناكورو في الفترة من ١٦ إلي ٢١ يونيو ١٩٧٥ وخرجوا باتفاق يؤكد علي ضرورة تدعيم السلطة المركزية للحكومة الانتقالية وإنهاء كل صور العنف والقتال، وإنشاء جيش وطني واحد ونزع سلاح المدنيين وإجراء انتخابات عامة .... إلا أن هذا الاتفاق لم يتم تطبيقه فبعد توقيعه بيومين استؤنف القتال مرة أخري بعد أن اشتركت فيه قوات الاتحاد الوطني علنا، وبمساندة قوات الجبهة الوطنية ضد الحركة الشعبية، وهو ما ترتب عليه اتساع نطاق الحرب الأهلية ليشمل كل أنجولا شمالا وجنوبا وبدأت قوات الحركة الشعبية تقاتل بضراوة للاستيلاء علي قواعد الجبهة الوطنية في لواندا، ونجحت في ذلك، وبنهاية يوليو كانت قد فرضت سيطرتها التامة علي العاصمة ووسط انجولا وامتدت شرقا حتي حدود زامبيا، وارغمت الجبهة الوطنية علي التراجع إلي قواعدها في الشمال الغربي، وقد تمكنت الحركة الشعبية (مبلا) من تحقيق هذه الانتصارات بفضل الإمدادات العسكرية السوفيتية التي كانت تصل إليها منذ مارس ١٩٧٥ عبر الكونغو برازافيل، وفي ذلك الوقت أيضا قادت

الحركة الشعبية هجوما في الجنوب علي قواعد الاتحاد الوطني (يونيتا)، ممادعا سافيمبي زعيم الاتحاد إلي الاتصال بجنوب أفريقيا في يوليو ١٩٧٥ التي سارعت إلي إرسال قواتها عبر حدود ناميبيا واحتلت في اغسطس ١٩٧٥ مشروع توليد كهرباء فى روكانا بجنوب أنجولا، وعلى الرغم من إحكام الحركة الشعبية لسيطرتها على العاصمة وعلى العديد من المناطق فى أنجولا واستخدام جهازها الحكومى واجهزة الاتصال الجماهيرى فى فرض نفوذها السياسى ، إلا أنها لم تستطع أن تحرز نصراً حاسما على منافستيها اللتين استفادتا كثيرا من المساعدات العسكرية الأمريكية بالإضافة إلى تدخل جنوب أفريقيا وكذلك بفضل دعم الكونغو (كينشاسا) لهما (٥٤).

المرحلة الثانية الحرب الأهلية بعد الاستقلال :

مع إعلان المندوب السامى البرتغالى إعلان إستقلال أنجولا في ليلة ١١ فبراير ١٩٧٥ وإنسحاب قوات بلاده منها .وفى إطار الحرب الأهلية التي شهدتها فى فترة ما قبل الإستقلال والإنقسامات المستحكمة بين القوى المتصارعة فى انجولا، فقد وضح الصراع على السلطة فى ذلك الوقت بمسارعة كل طرف للإعلان عن تمثيله للحكومة الشرعية فى البلاد، وأعلن فى ذلك الحين عن قيام جمهوريتين : (٥٥)

الأولى : اعلنتها الحركة الشعبية (مبلا) تحت إسم جمهو رية انجولا الشعبية فى لوندا وتولى رئاستها، اوجستينو نيتو، وحصلت على تأييد وإعتراف الكتلة الشرقية وعدد من الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية.

والثانية: وأعلن قيامها كل من الجبهة الوطنية (فنلا) والإتحا دالوطنى (يونتيا) فى هوامبو بوسط البلاد ولم تعترف بها رسميا أية دولة.

إن تلك الحرب وإن كانت لم تنقطع بحلول الاستقلال فى أواخر عام ١٩٧٥ وإنما إستمرت بشكل أو بآخر، إلا أنها لم تتفاقم وتصل إلى ذروتها سوى بحلول عام ١٩٨١ وشاركت فيهاجميع القوي المتصارعة (٥٦).

المرحلة الثالثة.الحرب فى انجولا بعد الحرب الباردة :

بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الكتلة الإشتراكية بدءا بانهيار الاتحاد السوفيتى والتحولا ت التى حدثت فى الدول الاشتراكية الموالية له فى اوربا الشرقية وغيرها من الدول ، وإنفراد الولايات المتحدة بمحاولة فرض سيطر تها علي العالم، فان وقوع تلك الأحداث قد ترك تأثيراتة على المنطقة وعلى الحرب الأنجولية، ومن ذالك حصول ناميبيا على إستقلالها فى ٢١ مارس ١٩٩٠، وبالتالى لم يعد لجنوب أفريقيا مصلحة من إستمرار دعمها ليونيتا، وكذلك فان إنهيار الأتحاد السوفيتى كان يعنى إنقطاع الدعم المقدم منه للحركة الشعبية (مبلا) ومما رسة الولايات المتحدة لضغوطها على الحكومة الأنجولية بزعامة سانتوس، ومثل تلك الظروف أدت إلى دخول مبلا يونيتا مرة أخرى فى محادثات إستمرت عاما كاملا باشراف وزير خارجية الولايات المتحدة وإنتهت تلك المحادثات بعقد إتفاق سلام فى لشبونة فى الخامس من مايو١٩٩١ ويقضى هذا الاتفاق بوقف إطلاق النار بين الجانبين إبتداء من ٣٠مايو١٩٩١ وباجراء انتخابات متعددة الأحزاب في أنجولا خلال الفترة بين سبتمبر ١٩٩٢ وحتي نوفمبر ١٩٩٢، كما تم الاتفاق علي قبول مبلا ويونيتا بتشكيل جيش يتألف من أربعين ألف شخص بالتساوي بين الجانبين، ويلاحظ في هذا الصدد أنه علي الرغم من تغير الظروف الدولية وتراجع الدعم العسكري الخارجى للقوي المتصارعة، وهو الأمر الذي يمكن أن يكون أحد أسباب دفع تلك القوي للدخول في مفاوضات سلام، بمعني أن تلك المفاوضات ناجمة عن معاناة الطرفين من الإنهاك العسكري وليس نابعا من الحرص علي المصلحة العليا للدولة الأنجولية، لكن انعدام الثقة والمصداقية بين الطرفين المتناحرين ترتب عليه تجدد القتال بينهما. (٥٧)

إن تصعيد سافيمبي للموقف وعودة القتال وتجدده بين قواته وقوات الحكومة يمكن إرجاعه لما يلي:(٥٨)

١ - أن سافيمبي عاش سنوات طويلة يقود حربا أهلية ضد الحكومة الماركسية التي تحالفت مع كوبا والاتحاد السوفيتي وساندته في هذا الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا بالمال والسلاح والتدريب وخدمات الإعلام، فلما انتهت الحرب الباردة بين الدولتين العظميين توقفت المساعدات والمساندة لكلا الجانبين في أنجولا، وتمت الاتفاقات بين الدول العظمي لإبرام اتفاقية سلام وتوقفت الحرب وانسحبت القوات الكوبية، ثم حصلت ناميبيا على استقلالها، وبدأ تيار التحول الديموقراطي وإلغاء النظام العنصري في جنوب أفريقيا، وتخلت الحكومة الأنجولية عن موقفها الأيديولوجي وغيرت الدستور وقبلت بالديموقراطية التعددية واقتصاد السوق كما تم الاتفاق بشأن مصير القوات المتحاربة لدي الطرفين في البلاد، إلا أن سافيمبي علي مايبدو قد وجد نفسه بعد نتائج الانتخابات التي اجريت في سبتمبر ١٩٩٢ مجرد زعيم لمعارضة في دولة أفريقية وهو يعرف أن مغانم الحكم ومناصب الدولة ومواردها سوف تكون في خدمة ولصالح حزب الحكومة وقياداته، وأن المعارضة لا تحصل علي شيء في الدول الأفريقية ومن ثم كان هذا مبررا لعودته للقتال.

٢ - أنه خلال فترة الاستعداد للإنتخابات عقب اتفاق السلام في ١٩٩١ ترددت الأفكار والأحاديث حول استحسان تقاسم مسئوليات الحكم بين حزبي الحكومة والمعارضة لضمان الاستقرار ونجاح التجربة البرلمانية ولكن هذه الأفكار لم تتحول إلي اتفاق مكتوب بين الطرفين، ولهذا فان رفض نتائج الانتخابات، ثم التصعيد وإطلاق النار من جانب قوات سافيمبي إنما كان إجراء محسوبا هدفه خلق التوتر المتصاعد حتي يصل الموقف إلي مستوي

عـرض التـهـدئة من خـلال إقـرار مـبـدأ تقـاسم السلطة والإدارة والميـزانيـة الحكوميـة وتوزيع المناصب المدنية والعسكرية، إنها تمثل عمليـة ضغط عنيف للحصول علي نصيب من السلطة والثروة القوميـة لحسابه ولصـالح أنصـارد ومؤيديه، ويساند هذا التوضيح أن سافيـمبي كان يعرف مقدما ومن خلال المباحثات أنه لن يحصل علي دعم أمريكي أو جنوب أفريقى لشن حرب من جديد، كما أن الحكومة لن تحصل علي دعم روسي أو كوبي لموقفها في حالة الحرب، ومن ناحيـة ثانيـة فان نمو المصالح الاقـتصادية والتجارية والبترولية بين الدول الراعـيـة لاتفاق السلام مع أنجولا لم يكن يتـيح الفـرصـة للقتـال المسـتـمـر والدائم، وإنما بقدر محسـوب يتوازي مع مدى الإبتـزاز إمكانيـة والاستنزاف كيفما تكون الظروف والأحوال.

مما تقدم يتضح أن سافيـمبي كان يتحرك حركة محسوبة في تقديره وأنه يحتفظ لنفسه بخط الرجعة لقبول التسويات التي يعرضها التحرك الدولي أو أن يتـراجع عنها حسبـما تقـتضي الظروف والأحوال، ولذلك ترك قواته تطلق النار وتقـاتل في أمـاكن عـديدة من المدن والريف، ثم في ذات الوقت يبـدأ في الحـديث عن وقف إطلاق النار ثم يعاود وقواته القتـال، وفي كل تلك الأحوال يراقب تحرك الموقف الدولي وينتظر أية مقترحات أو وساطات دولية تعزز من موقفه.

لقد كان اتفاق السلام الموقع في لشبونة يوم ١٥ مايو ١٩٩١ يمكن أن يمثل البداية لنهاية الحرب في أنجولا وذلك لتضمنه عناصر أساسية وجوهرية، ومنها وقف إطلاق النار وإجراء أول انتـخابات تعـددية في أنجولا وإقـامة جـيش وطني وتبادل الأسري، إلا أنه عند التطبيق الفعلي لهذا الاتـفاق لوحظ أن هذا الاتفاق يتـم تطبـيـقـه تحت ضـغط الواقع الداخلي والخـارجي الذي أملي علي الرئيس الأنجولي دوس سـانتـوس أن يتـخلي عن الماركسـيـة وأن يأخذ بالتعددية الحـزبية وتحرير الاقتصاد من هيمنة الدولة، ومن ثم فقد أجريت انتخابات الرئاسة والبرلمان

في أنجولا وتأسس بالفعل ثلاثة عشر حزبا منها ثلاثة أحزاب رئيسية تمثل الجبهات الرئيسية الثلاث في البلاد، بالإضافة إلي عشرة أحزاب أخري تتفاوت في درجة قواعدها الشعبية، كما دخل جوناس سافيمبي زعيم (يونيتا) وهولدن روبرتو زعيم (فنلا) الانتخابات الرئاسية بالإضافة إلي ثمانية مرشحين آخرين وعندما أعلن رئيس المجلس الانتخابي الوطني نتائج الانتخابات التي شارك فيها ٤,٤ مليون ناخب من أصل ٤,٨ مليون ناخب مسجل اتضح ما يلي:(٥٩)

١ - بالنسبة لإنتخابات الرئاسة حصل سانتوس علي نسبة ٤٩,٥٧ ٪ من اصوات الناخبين مقابل ٤٠,٠٧ ٪ لسافيمبى، وحصل روبرتو علي ١٠,١١ ٪ وحصل باقي المرشحين علي نسبة ٨,٢٥ ٪ من الأصوات.

٢ - وبالنسبة للإنتخابات البرلمانية التي جُرت لشغل ٢٢٣ مقعدا برلمانيا حصل الحزب الحاكم وهو حزب الحركة الشعبية (مبلا) علي ٥٣,٧٤ ٪ من نسبة الأصوات وهي تعادل ١٢٩ مقعدا مقابل ٣٤,١ ٪ من نسبة الأصوات للإتحاد الوطني (يونيتا) وهي تعادل ٧٠ مقعدا، ثم حزب الجبهة الوطنية (فنلا) وحصل علي خمسة مقاعد فقط، إلا أن سافيمبي أعلن وفور ظهور النتائج الأولية للإنتخابات وتأكد فوز الحركة الشعبية وزعيمها دوس سانتوس بها عن رفضه لهذه النتائج متهما الحكومة بتزويرها وانسحبت حركته من الجيش الأنجولي الموحد، وذكر بيان صدر عن يونيتا أنها تشعر بأن الحكومة خدعتها وأن الديموقراطية يجب أن تسمح لكل مواطني أنجولا بأن يختاروا بحرية زعمائهم والحزب الذي يمثلهم، وبرفض سافيمبي لنتائج هذه الانتخابات وإعلانه تجدد القتال دخلت أنجولا مرة أخري مرحلة جديدة من مراحل الحرب.

وعلي الرغم من أن موافقة يونيتا علي الدخول في مفاوضات لوساكا كان من أجل اقتسام السلطة في البلاد والتي بدأت في العاشر من سبتمبر ١٩٩٤ وانتهت في التاسع والعشرين منه بالتوقيع بالأحرف الأولي بين الحكومة

الأنجولية وحركة الاتحاد الوطني (يونيتا) علي آتفاق سلام ينهي الحرب بينهما، وتم تحديد شهر نوفمبر ١٩٩٤ لتوقيع الاتفاق رسميا بين الطرفين إلا أن استمرار يونيتا في رفضها التسليم بتفوق نفوذ (مبلا) عليها أطاح بهذا بهذا الاتفاق وتجددت المعارك بين الطرفين وبدون توقف حتي إبريل ١٩٩٧ عندما تقارب الطرفان مره أخري، ووافقت يونيتا علي آتفاق يقضي بالاشتراك في حكومة وفاق وطني مع مبلا وإن ظلت المخاوف من إمكانية تجدد القتال قائمة (٦٠)

وإذا كان المجتمع الدولي قد تدخل مرة أخري لحل الأزمة الأنجولية وتم توقيع اتفاق سلام آخر في نوفمبر ١٩٩٤ بلوساكا عاصمة زامبيا تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلي الرغم من التفاؤل الذي صاحب هذا الاتفاق والمتمثل في إمكانية وضع نهاية للحرب الدائرة في أنجولا، إلي أن أعمال القتال تجددت في ديسمبر ١٩٩٨ بين القوات الحكومية وقوات حركة يونيتا ويمكن إرجاع ذلك إلي ما يلي:(٦١)

١ - توقف حركة يونيتا المعارضة عن تنفيذ بنود اتفاق السلام الموقع عام ١٩٩٤ برفضها التخلي عن الأراضي التي تسيطر عليها في المرتفعات الوسطي ورفضا نزع أسلحة أفرادها واحتفاظها بحوالي ٣٠٠٠٠ جندي مختبئين في الأحراش برغم أن الاتفاق كان يقر تسريحهم وإعادة تأهليهم وضم بعضهم إلي الجيش، وكذلك رفضها التحول إلي حركة سياسية بدلا من كونها حركة مسلحة.

٢ - رغبة حركة يونيتا في الضغط علي الحكومة لإجبارها علي سحب قواتها التي تقاتل إلي جانب جيش الرئيس الراحل لوران كابيلا ضد المتمردين في الكونغو الديمقراطية لاعتبارات تتعلق بحليف يونيتا السابق موبوتو الذي أطاح به كابيلا .

٣ - قناعة حركة يونيتا بأن الرئيس الأنجولي سانتوس ينتهج سياسة تهميش لها وبالتالي فهي علي قناعة أيضا بمواصلة الكفاح المسلح لوضع حد لسياسة التهميش تلك.

٤ - تعاظم حالة انعدام الثقة بين الحكومة الأنجولية وحركة يونيتا علي الرغم من اتفاق السلام الموقع بينهما، ومن مظاهر ذلك رفض زعيم حركة يونيتا الانضمام للحكومة وتفضيله البقاء في صفوف المعارضة وعدم إقدامه علي الذهاب إلي لواندا العاصمة، وخشيته من تسليم أسلحة مقاتليه.

وفى ظل تلك الظروف أقدمت الحكومة على تحريك قواتها للاستيلاء بالقوة على الأراضى التى تسيطر عليها يونيتا ، وجاء رد يونيتا باستخدام القوة المسلحة أيضا ، وشهدت عدة مدن معارك عنيفة، ويمكن توضيح ذلك كالتالى: (٦٢)

١ - محاصرة قوات يونيتا، لمدينة كيتو وعزلها تماما لبضعة أيام، وهو مادفع الحكومة إلى شن هجمات شديدة بالمدفعية الثقيلة على مواقع يونيتا بهدف فك ذلك الحصار عن المدينة .

٢ - شهدت مدينة هوامبو بواسط أنجولا معارك ضارية بين قوات الجيش النظامى وقوات حركة يونيتا، ونتيجة لذلك قررت الأمم المتحدة توجية إغاثة إنسانية لتلك المدينة لتوفير الاحتياجات الإنسانية لنحو مائة ألف أنجولى شردتهم تلك المعارك .

٣ - دارت معارك عنيفة بين القوات الحكومية وقوات يونيتا بشمال أنجولا لإجبار القوات الحكومية على التخلى عن سيطرتها على بعض المناطق هناك، كما سقطت مدينة شيلوندا بوسط البلاد فى أيدى قوات يونيتا ، إلا أن القوات الحكومية تمكنت من استعادة السيطرة عليها ، وشهدت مناطق عديدة أخرى معارك عنيفة داخل أنجولا.

٤ - اتخذت هذه الأزمة بعدا هاما بسقوط طائرة تابعة للامم المتحدة فى أجواء مدينة هوامبو مما أسفر عن فقدان ١٤ شخصا كانوا على متنها وعلى أثر ذلك توقفت عمليات الإغاثة الإنسانية لبضعة أيام ، ودفع ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمطالبة حركة يونيتا والسلطات الحكومية بالتعاون مع المنظمة الدولية، وضرورة تقديم إيضاحات عن أسباب سقوط تلك الطائرة والسعى للعثور على حطامها ، ومهددا باتخاذ إجراءات لم يتم تحديدها .

والجدير بالذكر أنه قبل انتهاء هذه الأزمة مع المنظمة الدولية ، سقطت طائرة أخرى تابعة للأمم المتحدة مما دعا مجلس الأمن إلى مطالبة حركة يونيتا والسلطة الحكومية بضرورة التعاون للبحث عن ناجين محتملين فى الحادثين ، وأوفد السكرتير العام للأمم المتحدة - كوفى أنان - مساعده لشئون الأمن لإقناع الطرفين المتصارعين فى أنجولا بتسهيل إرسال فرق إغاثة إلى مكان اختفاء الطائرتين ، كما أرسلت الأمم المتحدة فريق إنقاذ للبحث عن ثمانية عشر شخصا كانوا على متن الطائرتين، وفى ذلك الحين نفى السكرتير العام للحركة باسقاط طائرتى الأمم المتحدة، واعتبر أن ما يشاع فى هذا الشأن يستهدف زعزعه الثقة بالحركة، فى الوقت الذى اعتبر البعض أن حركة يونيتا هى المسئولة عن ذلك كرد فعل من جانبها غلى اتهام الأمم المتحدة لها بأنها تعيق تنفيذ اتفاق السلام ، وفى أعقاب ذلك قررت الأمم المتحدة سحب موظفيها ومراقبيها من مناطق القتال فى أنجولا إلى العاصمة لواندا حرصا على سلامتهم مع إمكانية سحبهم بالكامل من أنجولا بالإضافة إلى فرق الإغاثة، وهو ما يعنى أن الأوضاع الأمنية والإنسانية فى أنجولا ظلت عرضة لمزيد من التدهور والتفاقم . (٦٣)

إن الفترة من النصف الثانى لعام ١٩٩٦ وإلى مايو ١٩٩٨ يمكن أن توصف بأنها فترة تطورات سياسية إيجابية فى انجولا ، والتى بلغت ذروتها عندما تم تكوين حكومة الوَحدة الوطنية فى عام ١٩٩٧ ، تولى سبعون عضوا من أعضاء

حركة يونيتا المعارضة للحكومة مناصب فى البرلمان الوطنى، كما أن عددا من كبار العسكريين فى الحركة تم دمجهم فى الجيش الوطنى ، وأعلنت يونيتا فى بيانيين صادرين عنها التزامها بنزع السلاح، وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح فيما بعد أن جوناس سافيمبى زعيم يونيتا قد استغل عملية السلام التى تم إقرارها فى لوساكا بزامبيا لكى يقوم بعملية إعادة تسليح كبيرة للحركة التى يتزعمها ، وان مبادرات حركته فيا يتعلق بعملية السلام المزعومة لم تكن إلا مجرد ستار يخفى وراءه الإعداد و التحضير لهجوم كبير على القوات الحكومية (٦٤)

أثناء تلك الفترة حشدت حركة يونيتا قدرات قتالية تقليدية هامة، وأخذت فى التمركز على الهضاب الوسطى ، وذلك بشكل متواز مع عمليات حرب العصابات التقليدية التى تمارسها فى معظم أرجاء البلاد ، وتركزت حشودها الثقيلة فى المقاطعات الشمالية : يوجى و مالانجى وفى المقاطعات الغربية : كوانزا الجنوبية وكوانزا الشمالية وفى المقاطعات الشرقية فى موكسيكو وفى المنطقة الجنوبية فى كواندو كوبانجو ، وتبين أن يونيتا كانت تعد فعلا للحرب عندما بدأت حرب تقليدية فى ديسمبر ١٩٩٨ بعد فشل الحكومة فى السيطرة على المرتفعات الخاضعة لسيطرة يونيتا فى أندولو وبايلوندو. (٦٥)

وقد تغير الوضع فجأة فى سبتمبر ١٩٩٩ بعد قيام القوات الحكومية بهجوم كبير على الهضاب الوسطى فى محاولة منها للاستيلاء على معاقل يونيتا فى المنطقتين السابقتين حيث أجبرت تلك القوات حركة يونيتا على الفرار من مواقعها ، وقد ترتب على هذا الهجوم أن خسرت يونيتا معظهم قدراتها القتالية التقليدية، حيث كانت كل من اندولو وبايلوندو من المراكز الرئيسية للقيادة والاتصالات ، كما أن افتقادهما كان يمثل مقدمة لخسارة العديد من المناطق الأخرى مثل بلانالتو وهو ما شكل ضربة قاصمة لسافيمبى وحركته حيث أن افتقاد تلك المناطق وفقدانه مراكز الاتصالات والقيادة كان يعنى تعطيلا لحركة الاتصالات والأوامر بين مراكز يونيتا وبين قواتها العاملة فى المناطق المختلفة و

هو ما ترك تأثيراته السلبية على قدرات وحركة يونيتا فى جميع أنحاء البلاد(٦٦).

كما أن هذا الهجوم الذى قامت به القوات الحكومية على معاقل حركة يونيتا كان يعنى أيضاً خسارة الأخيرة لمناطق استخراج الماس الرئيسية الخاضعة لسيطرتها خصوصا حول مونجو ونهاريا ونهر كوانزا، حيث ترتب على ذلك تقليل عائدات الحركة بالإضافة إلى أن تستجرجه افتقاد أندولو كان يعنى كذلك الخسارة لقاعدة أمنة ليونيتا لبيع الماس الذى تستخرجة والذى بواسطته كان بامكان يونيتا استرداد كفاءة اتصالاتها وإعادة هيكلة قواعدها من جديد ، ومن ثم استمرت القوات الحكومية فى الحد من قدرات يونيتا التقليدية ، كما واصلت ملاحقة فلول حشودها الرئيسية على الحدود الناميبية، بما فى ذلك مركز القيادة فى جامبا الذى تم الاستيلاء عليه فى نهاية عام ١٩٩٩ ، كما هاجمت القوات الحكومية قواعد حركة يونيتا على الحدود مع زامبيا بما فى ذلك قاعدة كبيرة للإمدادات فى كازومبوا وواصلت تعزيزاتها القتالية فى المقاطعات الشمالية فى يوجى ومالانجى وحتى حدود لوندا الشمالية (٦٧) .

وهكذا يبدو أن القوات الحكومية أدارت التدمير لمعظم قدرات الحرب التقليدية ليونيتا، وقد أثرت هجماتها على مواقع الحركة بدرجة كيرة على قدراتها وقد أتاح هذا الهجوم للحكومة توسيع مناطق سيطرتها على مناطق كانت خاضعة للحركة، وحرمتها من موارد أساسية كانت تحصل عليها من التعدين فى تلك المناطق، وبالرغم من ذلك فان هذا لم يمنع يونيتا من البقاء كحركة متمردة قادرة على التكيف مع جميع الظروف التى تواجهها، حيث تحولت هذه الحركة إلى الاسلوب الذى تجيده وهو حرب العصابات، بالإضافة إلى كونها تحكم سيطرتها على العديد من المناطق داخل البلاد، وهو ما يساعدها على البقاء والاستمرارية (٦٨).

لقد استطاعت يونيتا تنظيم صفوفها واستئناف القتال واستطاعت من خلال سيطرتها على مناطق الماس فى وسط أنجولا من التزود بآلية مالية كبيرة كانت ضرورية بالنسبة لها حيث مكنتها من مواصلة القتال فى مواجهه القوات الحكومية ، كما ساعدها فى تعزيز مواقعها تحالفها مع القوات المتمردة والمناوئة لرئيس الكنغو الديمقراطية لوران كابيلا، ومن ثم فانه على الرغم من الهجمات التى قامت بها القوات الحكومية الإنجولية على معاقل حركة يونيتا إلا أنها لم تستطيع فرض سلام كامل، أو أن تحسم الحرب لصالحها، فالحرب الأهلية ظلت تتثاقل فى الرحيل عن الأرضى الأنجولية، كما ظلت حركة يونيتا تسيطر على الهضاب الجنوبية والتى تشكل حوالى سبعين بالمائة من مساحة البلاد ، وإذا كانت القوات الحكومية قد جددت هجماتها على مواقع يونيتا فى أواخر عام ١٩٩٩ وخلال عام ٢٠٠٠ فى محاولة لتقليص مناطق سيطرة ونفوذ يونيتا (٦٩) ففى مقابل تلك الهجمات التى قامت بها القوات الحكومية على معاقل حركة يونيتا فان الهجمات التى قامت بها تلك الحركة بعد ذلك، كانت دافعاً لإشاعة حالة من عدم الاستقرار فى جميع أنحاء البلاد، وكان من نتيجتها وقوع المزيد من الضحايا والتدمير والاستمرار فى استنزاف قدرات الدولة الأنجولية .

ومع ذلك فقد تمكنت القوات المسلحة الحكومية من مواصلة انتصاراتها وفى انتزاع العديد من المناطق الرئيسية التى كانت تسيطر عليها قوات يونيتا، ومنها المرتفعات الوسطى، ولتجبرها بذلك على التخلى عن قواعدها التقليدية وتدفعها للجوء إلى انتهاج أساليب حرب العصابات ، وقد أثمرت الانتصارات العسكرية الأخيرة للجيش الأنجولى عن فرار مئات المقاتلين التابعين لسافيمبى إلى الدول المجاورة ومنها زامبيا وهو ما دفع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة و بالتعاون مع الحكومة الزامبية إلى إقامة معسكر خاص للاستيعاب العاجل لهؤلاء

الفارين من قوات يونيتا ، وللحيلولة دون عودتهم للمشاركة من جديد فى القتال، وكذلك فقد هرب الأخ الأصغر لسافيمبى إلى ساحل العاج، كما تردد بين هؤلاء الفارين أن العديد من حالات التطهير والإعدام تم تنفيذها فى صفوف قوات سافيمبى ومن هؤلاء رئيس أركان جيش سافيمبى، الذى تم إعدامه بناء على أوامر من سافيمبى، بالإضافة إلى بعض الرتب الكبيرة الأخرى، كما أن استمرار القوات الحكومية فى الاستيلاء على العديد من المواقع التى كانت تحت سيطرة يونيتا وكانت تستغلها فى استخراج الماس وبيعه بطريقة غير مشروعة لتمويل أنشطتها العسكرية، قد تسبب فى إحداث قدر كبير من البلبلة والفوضى فى صفوف قوات يونيتا(٧٠).

المبحث الثالث

تسوية الحرب فى أنجولا

كانت هناك العديد من الدوافع والجهود التى شجعت على التدخل لإقرار تسوية سياسة للحرب فى أنجولا ومنها ما يلى :

المطلب الأول : دوافع تسوية الحرب فى أنجولا

لقد كانت أزمة الحرب الأنجولية على درجة كبيرة من الخطورة، وترتب عليها العديد من الآثار والنتائج الكارثية ، كما كانت لها كثير من المخاطر على العلاقات الإقليمية والدولية، ولذلك فقد وصلت جميع الأطراف الداخلية والخارجية إلى قناعة بأن استمرار الحرب وتعاظمها لن يترتب عليه مكاسب حقيقة لأى طرف ، و هو الأمر الذى برهنت عليه وقائع وأحداث الحرب الأنجولية منذ بدايتها وطوال تلك السنوات الطويلة منذ ما قبل الاستقلال وحتى أوائل الألفية الثالثة ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أولا . تدهور الأوضاع الداخلية :

لقد انعكست الآثار السيئة للحرب الأنجولية على مجمل الأوضاع الداخلية فى البلاد سواء على المستوى الأمنى أو السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى وغير ذلك ، ويمكن توضيح ذلك كالتالى[٧١]:

١ - على المستوى الأمنى :

فبجانب حالة عدم الاستقرار المستشرية فى جميع أرجاء البلاد فان الوضع العسكرى فى مناطق الصراع ظل يتسم بدرجة كبيرة من الشلل ، فعلى مدى تلك السنوات الطويلة من القتال لم يستطع أى من الفرقين المتصارعين مبلا ويونيتا من القضاء على الآخر ، وجاء انسِحاب القوات الكوبية المتزامن مع انسحاب قوات جنوب أفريقيا لدعم هذا الوضع ، حيث أن حالة التوازن العسكرية لن يطرأ عليها تغير كبير يمكن أن يترتب عليه تحسين موقف طرف على موقف الطرف الآخر والشيء ذاته يذكر فيما يتعلق بانتهاء الحرب الباردة بين القطبين الدوليين والتى لم يترتب عليها نتيجة أفضل لطرف على حساب الطرف الآخر باستثناء تحسين علاقات الحكومة مع الغرب خصوصاً مع الولايات المتحدة .

ب - على المستوى العسكرى :

لقد أسهمت المتغيرات الداخلية والخارجية فى ترجيح الجانب الحكومى حيث تحولت الحكومة بسرعة إلى المعسكر الغربى وتجاوبت مع متطلباته وتوجهاته بعدما تأكد لها انحسار دعم الكتله الشرقية وانهيار الإتحاد السوفيتى (سابقا) الحليف القديم والتقليدى لها ، و هو الأمر الذى لاقى قبولاً وترحيبا من الدول صاحبة المصالح الأمريكية والأوربية وذلك على حساب حليفهم القديم والتقليدى سافيمبى وحركته يونيتا وترتب على تغير الأوضاع تلك تعزيز مكانة الحكومة وقواتها المسلحة فى الوقت الذى عانت يونيتا من الضغوط والقيود الخارجية

سواء من جانب الدول أو المنظمات الدولية وخصوصاً فى مجالات حظر بيع وتوريد السلاح لحركة يونيتا، وكذلك حظر الاتجار فى الماس المستخرج من المناطق التى تسيطر عليها تلك الحركة وبهدف أساسى يرمى إلى إضعافها ، واتضحت تأثيرات تلك السياسات والممارسات فى الانتصارات العسكرية التى تمكنت القوات الحكومية من تحقيقها فى مواجهة قوات يونيتا بل والاختراق لصفوفها والوصول إلى زعيم الحركة سافيمبى وقتله فى أعقاب قتال عنيف مع القوات الحكومية الأنجولية أثناء هجومها العسكرى على نقطة قوية للحركة فى مقاطعة موكسيكو فى الجنوب الشرقى للبلاد، وعلى بعد ٤٨٠ ميلا من لواندا العاصمة وذلك فى يوم الجمعة الموافق ٢٢ فبراير ٢٠٠٢[٧٢] ليمثل ذلك أحد المنعطفات الهامة والإنكسارات الخطيرة للحركة، ولتمثل فى ذات الوقت أحد دوافع السير باتجاه إحداث تسوية للصراع المزمن فى أنجولا.

جـ - على المستوى السياسى :

يلاحظ أن أوضاع ما بعد الحرب الباردة أملت على الطرفين المتصارعين ضرورة القبول بالطرف الآخر والتحرك باتجاه إجراء انتخابات عامة فى البلاد على أساس أت تكون تلك بمثابة البداية لإحداث تحول حقيقى وبداية للإصلاح السياسى وإشاعة الأمن والاستقرار ، إلا أن الواقع ظل يشير إلى استمرارية الصراع المحتدم على السلطة دون اعتبار للمصالح العاليا للدولة، وتغليباً للولاءات والانتماءات التحتية والأهواء الشخصية وعلى حساب الولاء والانتماء الوطنى الأنجولى ، ومع تعاظم الخلافات والصراعات بين الجانبين والتى تركت آثارها السيئة على جميع مؤسسات ومرافق الدولة كان من الضرورى التحرك نحو إحداث قدر من الانفراج فى تلك الأزمة من خلال ترقب الطرفان لأى تحرك أو وساطة إقليمية أو دولية فى هذا الشأن ومحاولة كلاهما استثمارها وتوظيفها فى إطار التكيف مع الظروف التى يمر بها .

(د) على المستوى الاقتصادى :

لقد كان الوضع الاقتصادى يضغط بشدة على الحكومة الأنجولية ، حيث أصابت الحرب القطاعات الاقتصادية بأضرار كبيرة كما تعرضت البنية التحتية للعديد من الأعمال التخريبية فى ظل الصراع بينهما وبين حركة يونيتا المناوئة لها ، و هو ما يعنى استمرار أنجولا باعتبارها إحدى الدول المتخلفة وأن تستمر المعاناة الإنسانية لشعبها فى الوقت الذى تعد فيه أنجولا من اغنى الدول الأفريقية بالموارد الطبيعية التى لم تستغل معظمها بسبب الحروب وانهيار شبكة النقل والمواصلات والطاقة بها .

(هـ) على المستوى الاجتماعى :

لقد أفرز الوضع الاجتماعى صراعاً سياسياً ذات طابع إثنى / قبلى فالحركة الشعبية (مبلا) تستند إلى قبائل الماوندو maoundu والباكونجو bakongo فى حين أن الاتحاد الوطنى (يونيتا) يستند إلى قبائل أوفيمبوندو ovimbundu والشوكوى chokwe وجانجويلا cangula وأوفامبو ovambou وهى كلها قبائل جنوبية ، ويعنى هذا أن مضمون الصراع ليس مضمونا أيديولوجياً بالأساس وإنما هو صراع من أجل الاستحواذ على السلطة والثروة ، كما أن هذا الصراع أفرز نوعاً شديد الوطأة من المعاناة للشعب الأنجولى حيث ترتب عليه تشريد مئات الآلاف من اللاجئين فى معسكرات بالدول المجاورة لأنجولا بالإضافة إلى تشريد نحو ثلاثة ملايين مواطن أنجولى داخل البلاد(٧٣).

ثانيا . تعاظم التورط الإقليمى والدولى :

خلال مراحل الأزمة الأنجولية اتضح أن التدخل الأجنبى فى الشئون الأنجولية يتعاظم سواء من جانب أطراف إقليمية لصالح طرف أو آخر ، مثل تدخل جنوب أفريقيا إلى جانب قوات الجبهة الوطنية (فنلا) والاتحاد الوطنى (يونيتا) ومثل

دعم الكونغو كينشاسا لفنلا ويونيتا، وكذلك دعم الكونغو برازفيل للحركة الشعبية (مبلا) ، وكذلك التورط الدولى من جانب المعسكرين الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى وحلفائه وخصوصا الكوبيين والغربى بقيادة الولايات المتحدة وبمشاركة فرنسا من جهة والبرتغال من جهة أخرى، ومثل هذا التدخل دفع العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية للمطالبة بضرورة الكف عن التدخل فى الشئون الأنجولية بالإضافة إلى وجود معارضة داخلية فى بعض الدول مثل الولايات المتحدة لتزايد التورط فى أنجولا .

ثالثاً . انتهاء الحرب الباردة :

منذ نهاية الثمانينيات وهناك اتجاه بين القوتين العظميين لتسوية الصراعات الإقليمية بالوسائل السلمية، وربما كان ذلك بسبب المشكلات الداخلية التى يعانى منها الاتحاد السوفيتى وخصوصاً فى المجال الاقتصادى ، ومن ثم بات على صانعى القرار الروسى السعى لإقرار مثل هذا المبدأ كوسيلة للتخفيف من الالتزامات الخارجية ومنها ما يتعلق بالشأن الأنجولى ، وبانهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة فان الظروف والمستجدات الدولية كانت عاملاً ضاغطا ودافعا لجميع الأطراف للتحرك نحو إحداث تسوية سلمية للحرب الأهلية فى آنجولا.

المطلب الثانى : جهود تسوية الحرب الأهلية فى أنجولا

بذلت العديد من الجهود ومن جانب أطراف متنوعة على المستويين الإقليمى والدولى لتسوية الحرب الأهلية فى أنجولا ويمكن توضيح ذلك كالتالى :

أولا . جهود الأطراف الإقليمية :

بذلت العديد من الأطراف الإقليمية محاولات متنوعة لتسوية الحرب فى أنجولا وفى مراحلها المختلفة ويمكن الإشارة إلى ذلك كالتالى :

(أ) دور الدول الأفريقية :

قـامت بعـض الدول الأفـريقـيـة بمبـادرات لوضع حد للحـرب فى أنجـولا أو للتخفيف منها ومن تلك الدول مايلى :

١. دور الكونغو (كينشاسا) :

بدأت أولى محاولات التـوفيق بين الحركة الشعبيـة لتحرير أنجولا (مبلا) والجبهة الوطنية لتحرير انجولا (فنلا) فى عام ١٩٦١ فى كينشاسا (الكونغو)، ولكنها فشلت بعد أن انسحب زعيم الجبهة الوطنيـة روبرتو واتهم زعيم الحركة الشعبية (مبلا) نيتو بالشيوعية المتطرفة ، وكانت هناك محاولة أخرى فى أغسطس ١٩٦٢ انتهت بعد يومين من بدايتها وفى عام ١٩٦٦ تم فى كينشاسا توقيع أول اتفاقية بين الجبهتين، ثم ما لبثت أن تجاهلتاها وحاول الرئيس موبوتو فى عام ١٩٧٣ توحيد الجبهتين وإنهاء الخلاف بينهما ولكن نيتو أعلن أنه لايثق في موبوتو ولا فى روبرتو، وفى يوليو ١٩٧٤ تم توقيع اتفاقية شارك فيها إلى جانب الجبهتين السابقتين الاتحاد الوطنى لاستقلال كل أنجولا (يونيتا) برعاية الكونغو (كينشاسا) أيضاً، ولكن انهارت الاتفاقية بعد اسابيع قليلة من توقيعها عندما قام موبوتو باصطحاب روبرتو لمقابلة سبينولا في لشبونة لمناقشة اتفاقيات الاستقلال المنتظر وذلك دون إخطار الحركتين المشتركتين في التوقيع على الاتفاقية[٧٤] وهو ما ادرك من ناحيتهما على أنه محاولة للالتفاف عليهما.

ورغم تعدد المحاولات الأنجولية من أجل التوفيق بين القوى المتصارعة فى أنجولا ، إلا أن تلك المحاولات ظلت متعثرة ولا تقوى على إحداث تسوية حقيقية ونهائية لتلك الحرب الأنجولية الطويلة، ومن تلك المحاولات اتفاق جبادوليت بشمال شرق الكونغو (كينشاسا) عندما عقدت قمة أفريقية مصغرة فى ٢٣ يونيو ١٩٨٩ برعاية الرئيس الأسبق موبوتو سيسى سيكو وشارك فيها ثمانية عشر زعيما أفريقيا وقد تضمن هذا الاتفاق ما يلى : [٧٥]

- البدء فورا فى وقف إطلاق النار اعتبار من ٢٤ يونيو ١٩٨٩.

قيام لجنة تتألف من رؤساء دول الكونغو (كينشاسا) والكنغو براز فيل والجابون بالعمل فوار من أجل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذى تم التوصل إليه والاعداد لخطة شاملة للمصالحة الوطنية فى أنجولا .

أن تعترف يونيتا بالرئيس دوس سانتوس كزعيم لأنجولا بينما يغادر سافيمبى البلاد ولايعود إليها إلاعندما تستدعى الحاجة لوجوده أو لخدماته .

تتعهد الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا) بزعامة دوس سانتوس بالعمل من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية من خلال سياسة مصالحه وطنية منسجمة ومتكاملة واستيعاب جميع أعضاء يونيتا وجميع الأنجوليين ممن هم خارج الحركة الشعبية لتحرير أنجولا فى مؤسسات الدولة .

وبالرغم من ذلك فقد أدى الغموض الذى آكتنف اتفاق جبادولبت ، وخصوصا فيما يتعلق بوضع سافيمبى وكيفية استيعاب يونيتا وفشل اللجنة الثلاثية المزعومة والمكلفة بمتابعة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار فى وضعه موضع التنفيذ الفعلى ، أن دفع يونيتا فى ٢٦ أغسطس ١٩٨٩ إلى إعلانها العودة إلى الصراع المسلح العلنى مع الحكومة الأنجولية ورفض الاتفاق السابق، وما يمكن الإشارة إليه فى هذا الصدد ، أن معضلة اتفاق جبادوليت كانت تتمثل فى صعوبة التقريب بين التصورات وأهداف طرفى الصراع فعلى حين ترى الحكومة الأنجولية ضرورة الاستيعاب التدريجى لأعضاء يونيتا فى الحكومة والجيش وكافة المؤسسات المختلفة داخل المجتمع وذهاب سافيمبى إلى منفى اختيارى ، فان سافيمبى و حركته يرفضون فكرة النفى الاختيارى تلك وكانوا يرفضون بذلك فكرة احتواء أعضاء يونيتا تدريجيا وطالبوا بتشكيل حكومة ائتلافية وانتخابات حرة على النمط الغربى(٧٦) .

٢ - دور الكونغو برازافيل :

بذلت الكونغوا برازافيل جهودا من أجل تسوية الحرب فى أنجولا فى مراحل

تطوراتها المختلفة، ومنها على سبيل المثال تلك المباحثات والاجتماعات التى جاءت على أثر المباحثات التى بدأت فى القاهرة فى ٢٤ يونيو ١٩٨٨ بشأن وضع جدول زمنى لانسحاب كل من قوات جنوب أفريقيا وكوبا من أنجولا، والتى استكملت فى نيويورك فى يونيو ١٩٨٨ ولم تسفر عن نتائج مؤثرة ، وعندما عقدت تلك الاجتماعات فى الكونغو برازفيل فى سبتمر ١٩٨٨ اقترحت الولايات المتحدة جدولا زمنيا مدته ثمانية عشر شهرا لرحيل القوات الكوبية ، ولكن أنجولا طلبت مدة أطول وبعد مداولات متعددة تم التوصل إلى برتوكول برازافيل الذى اشتمل على فترة سبعة أشهر لعقد انتخابات استقلال نامبيا وعلى انسحاب تدريجى للقوات الكوبية من أنجولا، على أن يكتمل هذا الانسحاب فى مدى ٢٧ شهراً فى أول إبريل ١٩٨٩ وعلى أن يكون تنفيذ البروتوكول تحت إشراف الأمم المتحدة(٧٧).

وبالفعل فقد جاءت عملية انسحاب القوات الكوبية من أنجولا والتى يبلغ عددها حوالى ٥٠ ألف مقاتل تنفيذا للاتفاق الموقع فى ١٤ ديسمبر ١٩٨٨ فى برازافيل بين كوبا وأنجولا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والذى تضمن فى إحدى وثائقه انسحاب القوات الكوبية بالكامل من أنجولا وفق جدول زمنى محدد وفى مرحلة أخرى قبول جنوب أفريقيا لاستقلال ناميبيا والعمل على تنفيذ هذا وفق جدول زمنى محدد ، بمعنى أن الاتفاق مع كونه يتعلق بموضوعين منفصلين وتم توقيعه بشكل منفصل عن بعضهما البعض إلا أن تنفيذهما إرتبطا معاً تمام الارتباط سواء من حيث مصداقية التنفيذ أو من حيث التزامن فى الإجراءات (٧٨).

٣ - دور زامبيا :

حاولت زامبيا القيام بالعديد من المحاولات للتقريب بين القوى المتصارعة فى أنجولا ومن تلك المحاورات رعايتها لاتفاق السلام الذى تم توقيعة فى عاصمتها

لوساكا وتحت إشراف الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٩٤ وقد تميز هذا الانفاق بقدر أكبر من المرونة سواء فى وضع الأهداف أو فى التأسيس لإطار عمل من أجل الحوار والتفاوض أكثر من كونه إطار زمنى لإيقاف الحرب وإجراء الانتخابات وبالرغم من ذلك فان القتال المتقطع ظل قائما بين القوتين المتصارعتين مبلا ويونيتا(٧٩).

٤ - دوركينيا :

تحت رعاية الحكومة الكينية تمكنت الجبهات الوطنية الأنجولية الثلاث من الوصول إلى اتفاق فى مومباسا بكينيا يوم ٥ يناير ١٩٧٥ ودخلوا كجبهة واحدد فى المفاوضات مع الحكومة البرتغالية وبموجب هذا الاتفاق تم التوقيع على اتفاقية أخرى مع الحكومة البرتغالية هى " اتفاقية الفور " والتى تضمنت تحديد موعد استقلال أنجولا وتشكيل حكومة انتقالية وغيرها(٨٠) .

٥ - دور جنوب أفريقيا :

على الرغم من التدخل السافر لقوات حكومة جنوب أفريقا أثناء الحقبة العنصرية فى أنجولا ، إلا أن طبيعة وتشابكات الحرب الأنجولية وكذلك أهداف ومصالح جنوب أفريقيا والتى أملت عليها من قبل التدخل فى الشأن الأنجولى فقد أملت عليها مرة أخرى ضرورة الانصياع للجهود المبذولة من أجل وضع تسوية لتلك الحرب، ففى اول عام ١٩٨٤ أعلنت حكومة جنوب أفريقيا عن استعدادها لوقف إطلاق النار وانسحاب جزء كبير من قواتها من أنجولا واجتمع ممثلو جنوب أفريقيا وأنجولا فى لوساكا بزامبيا تحت إشراف الأمم المتحدة واتفق الطرفان على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لتنظيم عملية الانسحاب من المنطقة وذلك مقابل تعهد الحركة الشعبية (مبلا) بعدم مساعدة منظمة جنوب غرب أفريقيا (سوابو) من ناحية كما ربطت جنوب أفريقيا بين انسحابها من أنجولا

بانسحاب القوات الكوبية الفورى من ناحية أخرى ، غير أن الحركة الشعبية (مبلا) وبدعم من الاتحاد السوفيتى وكوبا رفضت ذلك وطالبت بجدولة هذا الانسحاب وتحقيقه فى مدى زمنى قدره ثلاثة أعوام، ونتيجة الضغوط التى مورست على مبلا فانها وافقت على تخفيض مدة الانسحاب لثمانية عشر شهراً، ومع هذا لم يقم الطرفان بتنفيذ اتفاق لوساكا لأنه لم يضع حلا ناجحا لمشكله ناميبيا من جانب، ولم يضع الأسس العملية الكاملة لمشكلة الحرب فى أنجولا وهو ما أدى إلى استمرار المعارك بين الاتحاد الوطنى (يونيتا) والحركة الشعبية (مبلا) من جديد(٨١) .

(ب) دور منظمة الوحدة الأفريقية فى تسوية الحرب الأنجولية :

لقد بذلت منظمة الوحدة الأفريقية ـ وباعتبارها المنظمة القارية صاحبة الاختصاص الأصلى فى تسوية النزاعات الأفريقية ـ العديد من المحاولات والجهود من أجل التوصل إلى حل سلمى بين أطراف الحرب الأنجولية وذلك منذ فترة ماقبل الاستقلال وكانت أولى تلك المحاولات خلال مؤتمر القمة المنعقدة بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٤ وذلك لتدارك الخلافات القائمة بين الحكومة الثورية في المنفى و الحركة الشعبية لتحرير أنجولا وفى تحرك نحو تكوين جبهة موحدة لجميع العناصر الوطنية وبهدف دعم فعالية النضال من أجل استقلال أنجولا (٨٢) .

وكان مؤتمر القمة الأفريقى الذى انعقد فى كمبالا خلال يوليو ١٩٧٥ ، وإزاء تدهور الموقف العام فى أنجولا قد قرر تشكيل لجنة تحقيق ومصالحة بشأن أنجولا تكونت من ممثلى ليبيا وأوغند والصومال ونيجيريا وغينيا وغانا والمغرب، كما دعت المنظمة الأفريقية إلى قيام حكومة وحدة وطنية تتألف من زعماء الحركات الوطنية الثلاث فى أنجولا ، إلا أن مساعى لجنة أنجولا المذكورة لم تسفر عن أيه نتائج إيجابية وظلت منظمة الوحدة الأفريقية تلتزم الحياد تجاه الصراع الدائر

فى أنجولا حتى تفاقمت الحرب الأهلية بعد الاستقلال فتحركت الدبلوماسية الأفريقية نحو خطوة تنظيمية أخرى فى مواجهة الأزمة، حين دعا رئيس جمهورية الصومال إلى عقد مؤتمر قمة أفريقى خاص بمشكلة أنجولا واستجابت القيادات الأفريقية للدعوة، وانعقد المؤتمر الافريقى الخاص بمشكلة أنجولا بالفعل فى يوم ١٠ يناير ١٩٧٦ بأديس أبابا ومنذ بداية جلسات المؤتمر ظهر الانقسام واضحا بين الرؤساء الأفارقة المجتمعين حول مسألة الاعتراف بأى من اطراف الحرب الأنجولية كحكومة شرعية للبلاد ، فعلى حين دعا الرئيس الموزمبيقى الراحل ساموا ماشيل إلى الإعتراف الأفريقى الشامل بحركة مبلا باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة فى أنجولا ، أكد الرئيس السنغالى الأسبق ليوبولد سنجور على ضرورة إيجاد حل تتوافر فيه ثلاثة شروط و هى : أن يكون الحل أفريقيا خالصاً ، وأن يكون ديمقراطيا ، وأن يتفق مع سياسة عدم الانحياز فى مواجهة جميع التكتلات، وفقاً لنص المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا التأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن كل من الحركات الأنجولية الثلاث قد تقدمت بطلب إلى المنظمة للاعتراف بها كحكومة شرعية لأنجولا ، وقدمت نيجيريا ومعها ٢١ دولة أفريقية أخرى مشروع قرار يدعو إلى الاعتراف بحكومة الحركة الشعبية (مبلا) على حين قدمت السنغال ومعها ٢١ دولة أفريقية أخرى مشروع قرار يدعو إلى حياد المنظمة فى الأزمة الأنجولية والاعتراف بحركات التحرير الثلاث ، كما تقدم الرئيس الأوغندى الأسبق عيدى أمين بصفته رئيسا لتلك الدورة للمنظمة باقتراح باسم المنظمة يتألف من سبع نقاط أهمها: (٨٣)

الأصرار على الوحدة الأفريقية ، وإدانة جنوب أفريقيا ، وتأليف لجنة من قادة أفريقيا للتوفيق بين الحركات الثلاث وإدانة التدخل الأجنبى بكل صوره ، ثم انتهى مؤتمر القمة الأفريقى الخاص بمشكلة أنجولا بعد ٢٧ ساعة من الاجتماعات العاصفة بدون التوصل إلى حل وسط حول أنجولا ، و ذلك بعد أن رفضت الدول المؤيدة لحكومة مبلا مشروع القرار الذى تقدم به الرئيس الأوغندى عيدى أمين

وبذلك فشلت هذه الجولة الثانية من الدبلوماسية الأفريقية الجماعية إزاء الأحداث فى أنجولا، وانقسمت الدول الأفريقية إلى فريقين متساويين عدديا أحدهما يؤيد مبلا والآخر يدعو إلى حكومة ائتلاف وطنى فى أنجولا بين الحركات الثلاث وان كان واقع الأمر يؤيد تحالف فنلا ويونيتا المضاد للحركة الشعبية (مبلا).

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية ظلت تؤيد وتدعم قرارات وممارسات الأمم المتحدة فى أنجولا، ومنها ترحيبها بقرار مجلس الأمن الصادر فى عام ١٩٩٣ والمتعلق بفرض العقوبات على يونيتا وظلت على موقفها الداعم لاستمرار عقوبات الأمم المتحدة ضد متمردى يونيتا فى بيان لها يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ أبريل ٢٠٠٢ فان لجنة منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وتسوية الصراعات ذكرت أن العقوبات ضد يونيتا ينبغى الإبقاء عليها حتى يكون هناك تقدم لا رجعة فيه بخصوص عملية السلام الأنجولية (٨٤) .

ثانياً ـ جهود الأطراف الدولية :

لقد مثلت التغييرات المستمرة فى النظام الدولى أحد الضغوط الدولية والتى تضمنت إعادة صياغة العلاقات والسلوكيات والممارسات للقطبين الدوليين بالاتجاه نحو التسوية السلمية للصراعات الإقليمية فى إطار الاتفاق حول مناطق النفوذ ويمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى مايلى :

(أ) دور الدول الفاعلة :

هناك العديد مَن الدول الفاعلة فى المجتمع الدولى أسهمت بطريق مباشر أو غير مباشر فى محاولة إحداث تسوية سياسية للأزمة فى أنجولا ومن تلك الدول ما يلى :

١ - دور الولايات المتحدة الأمريكية :

بانتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم فان جهودها انصرفت إلى محاولة الوصول إلى تسوية سياسية فى أنجولا ، وبمشاركة أطراف

أخرى مثل روسيا والبرتغال ، بالإضافة إلى دعم وجهود الأمم فى هذا الإطار ، كما أن الويالات المتحدة وإن كانت قد استخدمت الاستثمارات والمساعدات والدعم السياسي والدبلوماسية كسياسة ترغيبية، ومنها التلميح بامكانيات التعاون الاقتصادى وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى أنجولا وكذلك تسهيل قبولها كعضو بالبنك والصندوق الدوليين ، كما استخدمت التحذيرات والتهديدات بشكل مباشر بأن دعمها السنوى للاتحاد الوطنى (يونيتا) والمقدر بمبلغ ١٥ مليون دولار يمثل أداة ضغط أخرى على الحكومة الأنجولية لدفعها للتفاوض مع يونيتا ، وكانت الويات المتحدة قد علقت اعترافها بالحكومة الأنجولية حتى تقبل الأخيرة بالدخول فى تلك المفاوضات المشتركة (٨٥) وكذلك التحذيرات والتهديدات من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وغير ذلك كسياسة ترهيبية لدفع القوتين المتصارعتين فى أنجولا مبلا ويونيتا للتفاوض (٨٦) خصوصاً عندما كانت المعارك بين الجانبين قد اقتربت إلى الشمال وبالقرب من حقول النفط حيث تعمل الشركات الأمريكية ، وفى هذا الشأن فقد أصدرت الولايات المتحدة تحذيراً صريحاً وشديد اللهجة إلى قيادة الحركة بأنها تلعب بالنار وتحذرها وتهددها من أن استمرار تقدمها العسكرى إلى إقليم كابندا حيث مناطق استخراج البترول إنما يعد تهديداً للمصالح الاقتصادية وللنفوذ السياسى للدول المانحة وأن هذا يعد أمراً غير مقبول (٨٧) .

٢ - دور روسيا :

على الرغم من العلاقات الوطيدة بين كل من الاتحاد السوفيتى (سابقا) وأنجولا إبان حقبة الحرب الباردة إلا أنه فى أواخر الثمانينيات كانت هناك ضغوطا مارسها السوفيت فى شكل استعداد سوفيتى أكبر للتنازل فى مسألة أنجولا بحث كل من كوبا وأنجولا لاتمام اتفاق برازفيل، وهو ما يعنى أيضا تراجع الاستعداد لمواصلة دعم الحكومة الأنجولية فى قتالها ضد المتمردين وضغطا

مباشرا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للحرب فى أنجولا (٨٨) إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور روسيا على الساحة الدولية لم يقترن بدرد كبير لها فى الشئون الأنجولية باستثناء جهودها المشتركة مع الجانب الأمريكى والبرتغالى وبعض الأطراف الأخرى فى تدعيم المفاوضات بين القوى المتصارعة فى أنجولا .

٣ - دور البرتغال :

لقد جاء مؤتمر القمة التاريخى بين الرئيسين الأنجولى والبرتغالى والذى شهدته العاصمة الأنجولية لواندا فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يوليو ١٩٧٨ - أى بعد حوالى ثلاثة أعوام من الاستقلال - ليشير إلى الدخول فى مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين تحكمها اتفاقية عامة للتعاون بينهما مدتها ثلاثة سنوات ، وتستهدف بالنسبة للحكومة البرتغالية أن تكون خطوة لاستعادة ولتحسين العلاقات وتمهيد الطريق لعودة الروابط الاقتصادية والسياسية والتى يمكن بموجبها أن تعطى البرتغال نصيبا أكبر فى المواد الخام الأنجولية، فى حين تهيئ للحكومة الأنجولية الفرصة للنفاذ إلى السوق الأوربية من خلال لشبونة فى ذات الوقت ، كما أن الأنجوليين ربما كانوا يرغبون فى إجراء نوع من الموازنة بين الوجود الأمريكى فى أنجولا - من خلال شركاته الدولية - بوجود برتغالى ، و من ثم كان هناك سعياً من جانبهم لبناء شبكة متوازنة ومتعددة الأطراف فى إطار علاقاتها الدولية (٨٩).

على ضوء هذا يلاحظ أن البرتغال دأبت على رعاية بعض المؤتمرات الرامية لإقرار تسوية سلمية للحرب فى أنجولا ، ومنها ذلك المؤتمر الذى عقد بعد الفشل الذى لحق بتنفيذ اتفاق جبادوليت (بالكونغو كينساشا) حيث استمرت سلسلة من المحادثات ولمدة عام كامل بوساطة رئيس وزراء البرتغال كافاكو وباشراف الأمم المتحدة وبرعاية وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وقد أثمرت تلك المحادثات عن توقيع اتفاق سلام فى لشبونة يوم ١٥ مايو١٩٩١ بين

الرئيس الأنجولى سانتوس مع خصمه سافيمبى يونيتا ، وتضمن الاتفاق ما يلى : (٩٠)

١ - وقف رسمى لإطلاق النار اعتبار من ٣٠ مايو١٩٩١ .

٢ - إجراء انتخابات متعددة الأحزاب فى الفترة من سبتمبر وحتى نوفمبر ١٩٩٢.

٣ - موافقة الحكومة ويونيتا على إقامة جيش وطنى موحد يتألف من ٤٠ ألف مقاتل بالتساوى بين الجانبين .

٤ - إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر على عمليات تبادل أسرى بين الجانبين .

(ب) دور الأمم المتحدة فى تسوية الحرب فى أنجولا :

ابتدأ دور الأمم المتحدة فى التعامل مع الحرب الأنجولية باصدار قرار من الجمعية العامة التابعة لها فى ديسمبر ١٩٧٥ وبناء على مشروع قرار تقدمت به سبعة دول أفريقية واتخذ بأغلبية ١٠٨ صوتاً وامتناع ١٦٤ دولة عن التصويت ، وتضمن هذا المشروع ضرورة امتناع حكومة جنوب أفريقيا عن أى تدخل غير شرعى فى أنجولا ، كما نادى كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة - فى ذلك الحين - فى يناير ١٩٧٦ بضرورة توقف كل صور التدخل الأجنبى فى تلك المنطقة سواء عن طريق إرسال الأسلحة أو المقاتلين بمعنى أن دور الأمم المتحدة فى تلك المرحلة من مراحل الأزمة الأنجولية اتسم بالضعف والهشاشة (٩١).

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كان قد أصدر خلال شهر أكتوبر ١٩٩٢ أكثر من بيان للتعبير عن القلق من تدهور الوضع السياسى فى أنجولا ، ودعا فيها قادة الحركة الشعبية الحاكمة والاتحاد الوطنى المعارض إلى الالتزام بتعهداتهم حسب اتفاق السلام الموقع فى لشبونة عام ١٩٩١ ،

واحترام وقبول نتائج الانتخابات التى تمت باشراف دولى فى سبتمر ١٩٩٢ وبرفض سافيمبى لنتائج هذه الانتخابات وإعلانه تجدد القتال دخلت أنجولا مرة أخرى أتون الحرب ، وسرعان ما قامت الأمم المتحدة ببذل المساعى لاحتواء الموقف المتفجر فى أنجولا حيث، أوفد مجلس الأمن فريقاً من الولايات المتحدة وروسيا والمغرب والرأس الأخضر للمساعدة فى تخفيف حدة التوتر:

وفى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٢ أصدر مجلس الأمن قراراً بالإجماع أدان فيه بشدة أى شكل من أشكال استئناف القتال وطالب بضرورة التوقف عن اعمال العنف كما شدد المجلس على ضرورة الحفاظ على سلامة أراضى أنجولا ، وكذلك طالب المجلس بالامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤثر على تنفيذ اتفاق السلام سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وقد ساعدت مثل هذه المساعى فى جمع طرفى الصراع مبلا ويونيتا للعمل على وضع اتفاق وقف إطلاق النار موضوع التنفيذ الفعلى، ولحثهما على قبول نتائج الانتخابات والموافقة على إجراء الدورة الثانية منها ، إلا أن عدم التوصل إلى صيغ سياسية يتم بمقتضاها الدخول فى مفاوضات ووقف العمليات العسكرية فعلياً حال دون إتمام تلك المساعى:

ومن ثم اندلعت موجة جديدة من الاشتباكات بين الجانبين فى يناير ١٩٩٣ تحولت فيما بعد إلى حرب شاملة مما دعا الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة إلي إصدار تحذير بوقف عملية المنظمة الدولية لحفظ السلام فى أنجولا إذا ما استمرت تلك المعارك، كما أوصى فى تقرير له لمجلس الأمن بسحب الموظفين الدوليين فى العاصمة لواندا وتخفيض عددهم من ٧٠٠ مراقب إلى ٦٤ مراقب فقط، والتنبيه على إمكانية وقف العملية كلها إذا استمر القتال حتى نهاية أبريل ١٩٩٣ موعد أنتهاء عمل بعثة الأمم المتحدة فى أنجولا (٩٣) .

واستمرار لدورها ففى نهاية يونيو ١٩٧٦ قامت البعثة الثالثة للأمم المتحدة فى أنجولا المسماة United Nations Angola Verification Mis-

sion (UNAVEMIII) بدور جديد فى أنجولا على الرغم من المصاعب الكبيرة التى واجهتها البعثة هناك من جانب القوى المتصارعة من ناحية، بالإضافة إلى عبء وتكلفة هذه البعثة من ناحية أخرى، حيث وصل تعداد تلك البعثة إلى سبعة آلاف فرد بحلول يناير ١٩٩٧ ، وكان تكلفة عمل البعثة فى اليوم الواحد تعادل مليون دولار أمريكى، وبالرغم من النتائج المتواضعة فى مجال تسوية الحرب فى أنجولا ، إلا أنه لم يكن بالإمكان التقليل من شأن الدور الذى قامت به الأمم المتحدة وما تزال فى أنجولا وخصوصاً منذ بداية التسعينيات (٩٤) .

إن أوضاع الحرب الأهلية على المستوى الدولى جعلت الاهتمام بها يتركز بدرجة أساسية على ما تقوم به الأمم المتحدة من إصدار للقرارات وماتقوم به من ممارسات في هذا الشأن ، ويلاحظ أن دور الأمم المتحدة يسير فى اتجاهين أحداهما يركز على فرض العقوبات والثانى يركز على تقديم المعونات ويمكن توضيح ذلك كالتالى :

الاتجاه الأول فرض العقوبات :

ويتم من خلاله التركيز على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتكررة وذات الصلة بالحرب فى أنجولا ومنها القرار ٨٦٤ الصادر في ١٥ سبتمر ١٩٩٣ ، والقرار ١١٢٧ الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٩٩٧ ، والقرار ١١٧٣ الصادر فى ١٢ يونيو ١٩٩٨ ، والقرار ١٢٣٧ الصادر فى ٧ مايو ١٩٩٩ ، وكذلك القرار ١٢٩٥ المتخذ من جانب مجلس الأمن فى اجتماعه المنعقد فى ١٨ إبريل ٢٠٠٠ والذى يعيد التأكيد على التزامه بحماية السيادة الإقليمية لأنجولا ، والتعبير عن انزعاجه لتأثير استمرار الحرب الأهلية بين سكان أنجولا ، وموضحاً أن السبب المبدئى للأزمة الحالية هناك إنما يتمثل فى رفض الإتحاد الوطنى لاستقلال كل أنجولا (يونيتا) تحت قيادة السيد / جوناس سافيمبى للامتثال لاتفاق دى باز وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن المجلس لذلك يطالب

يونيتا بالامتثال الفورى وبدون شروط لهذا الالتزامات وخصوصاً المطالب المتعلقة بنزع سلاح قواتها والتعاون الكامل والسريع وغير المشروط لإدارة الدولة داخل أنجولا (٩٥)

لقد أبدى مجلس الأمن فى قرارته المتخذة فى الشأن الأنجولى بضرورة الحد من مقدرة يونيتا على تحقيق أهدافها عن طريق الوسائل العسكرية وبضرورة الحد من الانتهاكات للعقوبات المفروضة ضد يونيتا والمتعلقة بالامتناع عن تزويدها بالأسلحة والمساعدات العسكرية والمواد والمنتجات البترولية وكذلك الامتناع عن تقديم المعونات الفنية والتدريب والاستشارات العسكرية وكذلك الحيلولة دون استمرار نشاط تجارة الأسلحة مع تلك الحركة (٩٦)

وفى الحادى والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٠ صدر التقرير النهائى لآلية مراقبة العقوبات على أنجولا والمؤسس على القرار ١٢٩٥ لسنة ٢٠٠٠ وجاء فيه أن مجلس الأمن من خلال قرارته السابق الإشارة اليها بفرض عقوبات ضد الإتحاد الوطنى لاستقلال كل أنجولا (يونيتا) والذى يقوده جوناس سافيمبى مع الأخذ فى الاعتبار الارتقاء بالتسوية السلمية للصراع الطويل فى أنجولا عن طريق مطالبة يونيتا بالامتثال للالتزامات التى أخذتها على نفسها عندما وقعت اتفاقات السلام فى لوساكا عام ١٩٩٤ وعن طريق الحد من مقدرة يونيتا على فرض أغراضها بالوسائل العسكرية ، لذلك فان العقوبات المقررة من جانب المجلس والتى تشمل عدم البيع أو التسليم للأسلحة والمعدات العسكرية ليونيتا أو التزود بمنتجات البترول أو شراء الماس المستخرج من مناطق تسيطر عليها تلك الحركة بالإضافة إلى المطالبة بتجميد حسابتها فى البنوك وإغلاق مكاتبها فى الخارج والحد من سفر كبار الرسميين بها والبالغين من أسرهم بشكل مباشر وفورى(٩٧) .

وكان مجلس الأمن وكر غبة منه فى تنفيذ هذه العقوبات وعلى ضوء قراره

رقم ١٢٣٧ الصادر فى السابع من مايو ١٩٩٩ قد كون فريق خبراء مستقل وفوضه القيام بكل ما من شأنه الحيلولة دون انتهاك العقوبات المفروضة ضد يونيتا ولجعل هذه العقوبات أكثر فعالية، وقد تم التأكيد أيضاً على هذا المعنى فى تقرير المجلس الصادر فى العاشر من مارس ٢٠٠٠ ، وإعادة التأكيد عليه مرة أخرى فى تقريره الصادر فى الحادى والعشرين من ديسمبر عام ٢٠٠٠ والذى تضمن أساليب ونظم عمل آلية تنفيذ العقوبات ضد يونيتا وكيفية المحافظة والتطوير لتنفيذ تلك العقوبات .

وفى تقرير لجنة العقوبات الخاصة بانجولا والمفروضة ضد أنجولا وهى اللجنة المسئولة عن تنفيذ العقوبات، وفى إطار الأمم المتحدة، وبناء على قرارات مجلس الأمن، فقد أكدت اللجنة على أن الغرض من تلك العقوبات هو تقليل فعالية يونيتا على تحقيق أغراضها عن طريق الوسائل العسكرية، وعن طريق مبيعاتها من الماس المحظور بيعه، من جانبها والمصادر الأخرى التى تستغلها لدعم جهودها الحربية ضد القوات الحكومية الأنجولية ، وبأن أعضاء المجلس يتحدون فى التزامهم بجعل الاتفاقات القائمة والخاصة بالعقوبات أكثر فعالية فى تقليل مقدرة يونيتا على الاستمرار فى الحرب ودفعها إلى استئناف المفاوضات، والتى يمكن عن طريقها تحقيق استقرار دائم وإحراز تسوية لتلك الحرب الأهلية التى دامت لأكثر من العقدين وخلفت ورائها مليون قتيل وأكثر من ذلك من الجرحى والمشردين، كما ذكر التقرير أن كل من الإتحاد الأوربى ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمات أخرى قد اتخذت قرارات وإعلانات حكومية متنوعة لدعم التنفيذ الصادر لتلك العقوبات ، بالإضافة إلى كل من شركة الماس الكبرى وجمعية مصنعى الماس الدولية والعديد من الشركات الأخرى قد اتخذت خطوات لضمان الالتزام الكامل بتنفيذ العقوبات ودعمها عن طريق الضغط للوصول بالعقوبات إلى منتهاها دون أى انتهاك لها [٩٨] وكان مساعد الأمين العام للأمم المتحدة فى أفريقيا إبراهيم جامبارى قد ذكر أن إيقاف الحرب الأهلية فى أنجولا مرهون

بالالتزام باتفاق لوساكا الذى نقضته يونيتا عام ١٩٩٨ مشيراً إلى أن المنظمة الدولية لم تدعم أى مفاوضات تتم خارج ذلك النطاق (٩٩)

الاتجاه الثانى . تقديم المساعدات : (١٠٠)

ويتم من خلاله التركيز على تقديم المعونات الإنسانية للمتضررين من استمرار الحرب الأهلية فى أنجولا ، وفى هذا الشأن فقد استمرت الأمم المتحدة فى التحذير من حدوث كارثة إنسانية فى أنجولا حيث يعانى أكثر من عشرة آلاف قروى شردوا من منازلهم أثناء المعارك الأخيرة بين قوات الحكومة ومتمردى حركة يونيتا ، كما حذرت المنظمة العالمية من النقص الشديد فى الأدوية والمأوى لهؤلاء المشردين واللاجئين، وفى تقريرها الصادر عن الأوضاع الإنسانية فى أنجولا ما بين منتصف فبراير ٢٠٠١ ومنتصف مارس ٢٠٠١ أكدت أن أكثر من خمسة آلاف شخص يعيشون فى شوارع مدينة كيوتو المدمرة على بعد ستمائة كيلو متر جنوب شرقى لواندا بعد هروبهم من منازلهم الواقعة فى معاقل المتمردين السابقة فى منطقتى أندولو ونهاريا وذلك فى أعقاب القتال بين القوات الحكومية وحركة يونيتا ووصف التقرير الموقف بأنه خطير جداً مع استمرار هطول الأمطار فى مدينة كيوتو، وأشار إلى أن المشردين جاءوا من سبعة أقاليم كانت عرضة لهجمات متمردى يونيتا ، وأنه منذ مطلع عام ٢٠٠١ فقد لجأ بعضهم إلى المناطق الحدودية مع ناميبيا وأن المناطق التى يعيش فيها المشردين تفتقد إلى الخدمات الصحية الاساسية إذ تنتشر الأوبئة وتتفشى الامراض المزمنة ، كَما توجد مخاطر على حياة المشردين بسبب وجود بعضهم فى مناطق مزروعة بالألغام، وطالب التقرير بازالة القيود التى وضعت على حركة عمال الإغاثة بعد أن شهد إقليم مالانجى الواقع على بعد أربعمائة كيلو متر شمال شرق العاصمة الأنجولية لواندا تزايداً فى حالات الوفيات من أوبئة مجهولة .

وكانت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة قد ذكرت أن أربعمائة لاجئ أنجولى قد عادوا إلى بلادهم من جمهورية الكنغو، وكان هؤلاء قد فروا مع غيرهم إليها بسبب الحرب الدائرة فى أنجولا، وأنه تم إعادة هؤلاء إلى مقاطعة كابندا الساحلية الغنية بالنفط، وأنهم سيستأنفون حياتهم من جديد هناك ، كما ذكرت المفوضية أن هؤلاء اللاجئون هم الذين طلبوا العودة إلى بلادهم وأضافت أن هناك ٣٠ الف انجولى مازالوا لاجئين فى الكنغو ، ولا يعرف متى سيتم ترحيلهم إلى وطنهم وأن بعضا منهم يرفض العودة بسبب استمرار الحرب فى أنجولا .

وفى ظل مثل تلك الأوضاع المتردية التى يعانى منها الشعب الأنجولى وخصوصا المشردين اللاجئين منهم، فقد استأنف برنامج الغذاء العالمى رحلاته الجوية الخاصة بايصال المساعدات الإنسانية على الرغم من تعرض طائراته للعديد من الحوادث الناجمة عن إطلاق صواريخ باتجاهها من جانب حركة يونيتا المعارضة وكان هذا البرنامج قد استأنف رحلاته تلك يوم الاثنين الموافق الحادى عشر من يونيو ٢٠٠١ إلى العديد من المدن فى شرق أنجولا حيث وزع المواد الإنسانية لنحو مائة ألف قروى شردتهم المعارك .

وكذلك فان برنامج الغذاء العالمى التابع للامم المتحدة قد أعلن فى أوئل شهر سبتمر ٢٠٠١ أن مليون شخص فى أنجولا مهددون بخطر المجاعة وسوء التغذية مالم تصل مساعدات خلال الاشهر التالية . وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج يساهم فى تأمين الغذاء لحوالى مليون شخص فى أنجولا أي ما يوازى أربعون بالمائة من النازحين داخل البلاد ويبلغ عددهم أكثر من مليونين ونصف شخص، ويتعين تبعا لذلك تسليم أكثر من ستين بالمائة من المساعدات الغذائية التى يوزعها البرنامج فى أربعة عشر إقليما من الأقاليم الأنجولية الثمانية عشر عن طريق الجو بسبب الحرب الأهلية ، ومن ناحية أخرى فان انعدام الأمن السائد فى العديد من المناطق داخل أنجولا بسبب تلك الحرب أرغم آلاف الاشخاص على

هجر منازلهم واللجوء إلى منازل مؤقتة ونادرا ما يتمكنون من استزراع الأراضى الصالحة للزراعة ويتعذر عليهم بالتالى تأمين غذائهم .

وفى أواخر عام ٢٠٠١ ناشد برنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة الحكومة الأنجولية لزيادة حجم مساعداتها لأربعة ملايين شخص شردتهم تلك الحرب الأهلية التى تجتاح جميع الأقاليم الأنجولية، وأعرب المدير الإقليمى لوسط إفريقيا عن أمل البرنامج أن تساعد الحكومة الأنجولية بشكل فعال فى برنامج المساعدات الإنسانية باعتبارها فى موقع يسمح لها بأن تفعل أكثر مما تفعل ، وأوضح المدير الإقليمى أن بامكان الحكومة أن تعيد بناء المطارات فى البلاد لتتيح بذلك مرونة أكبر فى توزيع المساعدات الإنسانية وفى ظل ظروف أمنية أكبر، كما دعت السلطات الحكومية إلى ضمان أمن الطرق الرئيسية فى البلاد، والجدير بالذكر أنه يتم توزيع أكثر من ستين بالمائة من المساعدات الغذائية والدوائية عن طريق الجو، وأن الحكومة الأنجولية ساهمت خلال عام ٢٠٠١ بمبلغ خمسين مليون دولار لبرنامج المساعدات الغذائية، فى حين أن الأمم المتحدة قدرت تكاليف المساعدات للعام ذاته بمبلغ مائتين وثلاثة وثلاثين مليون دولار وأنه تم ضمان توفير أربعة وأربعون بالمائة من هذا المبلغ عن طريق المنح والمساعدات، و هو ما يعنى أن الفجوة ما زالت كبيرة بين ما هو متاح وما هو مطلوب من أجل تلبية الحاجات الانسانية الضرورية للسكان .

وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة كانت قد ناشدت فى ١٨ يونية ٢٠٠٢ المانحين الدوليين بضرورة تمويل برنامج الطوارئى فى أنجولا لمدة ستة شهور أخرى وبغرض إتاحة قدر من الإيجابية فى التعامل مع الأزمة الإنسانية فى أنجولا والتى على حد وصف الأمم المتحدة لها أنها الأسوء فى العالم ، وتشير الأمم المتحدة أن هناك حاجة لإعادة توظيف المعونة لمقابلة الأولويات المتغيرة ، خصوصا بعد وفاة سافيمبى وتحرك كل من الحكومة الأنجولية ويونيتا باتجاه إنهاء تلك

الحرب، و هو الأمر الذى يفتح الباب أمام العديد من الاحتياجات والمتطلبات لأجزاء كبيرة من الدولة، وخصوصا تلك التى كانت مسرحا للعمليات العسكرية إبان الحرب الأهلية ، حيث تشير التقارير الى أن هناك ما يقدر بنصف مليون من البشر يعيشون فى ظروف بائسة، كما أن هناك ما يزيد عن ٨٢٠٠٠ جندى سابق من متمردى يونيتا وحوالى ربع مليون من أسرهم يعيشون فى ٣٥ معسكر فى أرجاء الدولة المختلفة وأحوالهم أيضاً ليست أحسن حالا ، وأن المجتمع الدولى قد لبى فقط فى أول يوليو ٢٠٠٢ الثلث فقط من المخصصات المستهدفة لتغطية احتياجات أنجولا خلال أزمتها الراهنة والتى يقدر اجماليها المطلوب ٢٣٢٧٦٨٦٦٦ دولار أمريكى وقد أسهم برنامج الغذاء العالمى بنسبة ٤١ ٪ فقط من تلك المتطلبات أى بمبلغ ١٤٩٨٨٠٧٤٠ دولار أمريكى وعجز هذا البرنامج عن تقديم ٨٨١٦٠٨٠٨ دولار أمريكى فى نهاية العام على الرغم من إدراك الأمم المتحدة بأن متطلبات المساعدة الإنسانية آخذة فى الزيادة [١٠١].

وعلى الرغم مما تتكبده الأمم المتحدة من جراء السلام المتعسر فى أنجولا وعدم تجاوب القوتين المتصارعتين لوضع اتفاقات تسوية الأزمة الأنجولية موضع التنفيذ الفعلى مع تعددها وتعدد الأطراف المشاركة فيها [١٠٢] فان الأمم المتحدة ظلت مدعوة للقيام بالمزيد من الجهود فى هذا الشأن حتى يتم إقرار تسوية سياسية ومقبولة من جانب جميع الأطراف .

المطلب الثالث : معوقات إتمام تسوية للحرب فى أنجولا

إن المحاولات المستمرة والمتنوعة والتى شاركت فيها أطراف إقليمية ودولية ، واستخدمت ومورست فيها كل من سياسات الترغيب والترهيب بهدف اقرار تسوية حقيقة وناجحة ونهائية للحرب فى أنجولا ، إلا أن كل تلك الجهود آلت فى معظمها إلى الفشل ولم تصمد أى تسوية طويلاً أمام جحيم الحرب، ويمكن فى هذ

الشأن الإشارة الى بعض المعوقات التى اعترضت دوما إقرار وإحداث مثل تلك التسوية وذلك كالتالى :

أولاً : استمرار وتطوير عمليات التسليح :

إن كلا الجانبين المتصارعين فى الحرب الأنجولية حرص دوما على تعزيز قدراته العسكرية ويساعد على ذلك تلك التجارة المشروعة وغير المشروعة فى جميع أنواع الأسلحة، والتى تصل إلى الجانبين على السواء، وطالما كان هناك وعلى الجانب المقابل التجارة المشروعة وغير المشروعة أيضاِ فى الموارد الأنجولية النادرة كالبترول والماس وغيرها ، ولم يتوقف الأمر عند حد التسليح وإنما أصبح التسابق أيضاً محموما فى مجال الاستعانة بالخبراء والمستشارين العسكريين من جميع الجنسيات وبشركات الأمن الخاصة ذات الطابع الدولى ، وهو تطور جديد وخطير يضاف إلى تطورات الحرب السابقة حيث أنه يعدنوعا جديداً من الحرب بالوكالة أو الحرب مدفوعة الأجر لمثل هؤلاء الأشخاص وتلك الشركات والتى تساهم فيها دول أفريقية وأوربية وإسرائيل (١٠٣).

ثانياً : انعدام الثقة والمصداقية بين الطرفين المتقاتلين :

إن الصراع على السلطة فى أنجولا- ذى الطابع الإثنى / القبلى - يعد أحد المعوقات الرئسية أمام تنفيذ أى اتفاق سلام لتسوية الحرب فى البلاد ، وعلى الرغم من أن بعض الاتفاقات كانت قد ركزت على مسألة اقتسام السلطة بين تلك القوتين المتصارعتين مبلا ويونيتا فى إطار تسوية نهائية للحرب، إلا أن ارتكاز الصراع بينهما على أساس إثنى / قبلى وكذلك انعدام الثقة والمصداقية فى كل طرف منهما تجاه الآخر قد ترتب عليه الفشل والحيلولة دون التوصل إلى اتفاق مقبول من الجانبين وشاع بينهما دوما تبادل الاتهامات بالسماح لدول أفريقية وأجنبية بالتدخل إلى جوار كل منهما (١٠٤)

ثالثاً : الاحباط من إمكانية تحقيق التسوية :

منذ استقلال أنجولا والمحاولات مستمرة من جانب الأطراف الإقليمية والدولية لوضع اتفاق يتم بموجبه تسوية الحرب الدائرة فى أنجولا بين القوى المحلية المتصارعة ، وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة ودخول العالم فى حقبة جديدة من العلاقات الدولية تقترن بالتحولات الديمقراطية والعولمة وغيرها ، إلا أن كل ذلك لم ينعكس إيجابياً على تسوية الحرب ، وإنما استمرت تلك الحرب وأطرافها الفاعلين تتواءم وتتكيف مع كل المتغيرات والمستجدات على الساحة الإقليمية والدولية ، وهو الأمر الذى أشاع حالة من الإحباط وعدم التفاؤل سواء من جانب الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو من جانب بعض الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى، ومن ثم فان العديد من الدول الأوربية والأمريكية الفاعلة باتت تتخذ مواقف رسمية غير مجدية ، ولا تتعلق بمجريات الأحداث فى الحرب الأنجولية، بينما الذى يتحرك بعض الدول الأفريقية والشركات المتعددة الجنسيات فى مجال صناعة البترول والماس ، وفى مجال الأمن والخدمات الأمنية (١٠٥).

المطلب الرابع احتمالات إنهاء الحرب وتحقيق السلام فى أنجولا

أولاً : مقتل سافيمبى كفرصة لتحقيق السلام :

مع مقتل سافيمبى بادرت الحكومة الأنجولية بالسعى نحو إقرار هدنة وطنية لأطول حرب أهلية فى أفريقيا ، ومن أجل تحقيق السلام فى أنجولا ، وكان الرئيس الأنجولى دوس سانتوس وفى أول رد فعل له بعد وفاة خصمه سافيمبى قد ذكر أن حكومته ملتزمة بضرورة وضع هدنة للصراع مع يونيتا موضع التنفيذ الفعلى ، كذلك فإن وزير الخارجية البرتغالى قد أوضح فى أعقاب لقائه مع الرئيس الأنجولى فى لشبونة بأن لواندا اتخذت خطوات سريعة وجادة باتجاه تعزيز الهدنة والبدء فى العملية السياسية الرامية إلى إقامة إنتخابات فى المستقبل القريب،

أما المتحدث الرسمى بأسم حركة يونيتا فى لشبونة فقد رفض التعليق على ما ذكره الوزير البرتغالى وأشار إلى أن جركته تنتظر ما سيفعله دوس سانتوس (١٠٦) .

ثانيا: جهود الحكومة الأنجولية من أجل تحقيق السلام :

(أ) إعلان وقف الأنشطة العسكرية الهجومية :

لقد أصدرت الحكومة الأنجولية إعلانا فى الثالث عشر من مارس عام ٢٠٠٢ يتعلق بايقاف جميع الأنشطة العسكرية الهجومية ضد متمردى يونيتا وذلك لإعطاء فرصة حقيقة للسلام بعد وفاة زعيم يونيتا جوناس سافيمبى، وقد تضمن هذا الإعلان الإشارة إلى أن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية لجمهورية أنجولا تعتبر أن الدولة تعيش لحظة فريدة من تاريخها ، تلك التى تتعلق بالسعى نحو الإنهاء الكامل للصراع المسلح الدائر فى البلاد ، وان قضايا السلام والمصالحة يجب ان يكون لها الغلبة داخل الإطار السياسي والقانونى، وعلى أساس احترام الدستور والنظام القضائى والمؤسسات داخل الدوله والقبول بشرعية مواثيق السلام وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بأنجولا ، وأنه من أجل تحقيق السلام فالحكومة حددت جدول أعمال للتعامل مع جميع القضايا العسكرية الناجمة عن الصراع المسلح والتى تظهر تباعا ، ومنها تشكيل القوات المسلحة الوطنية وفقا لاتفاق بيسيس Bicesse وبروتوكول لوساكا ، كما أن الحكومة الإنجولية أصدرت أوامرها لرئيس أركان قواتها المسلحة بايقاف جميع العمليات العسكرية الهجومية ابتداء من ١٤ مارس ٢٠٠٢ لإتاحة الظروف المناسبة لإجراء الإتصالات بين القيادات العسكرية على الجانبين الأنجوليين ولتمهيد الطريق أمام مزيد من الحوار والتعاون بينهما (١٠٧) .

(ب) مضمون خطة سلام الحكومة الأنجولية :

يـرتبط بمـا تقـدم أن الإعـلان السـابق للحكومـة الأنجـوليـة هو بمثـابـة خطة سلام تعزز المساعى المبذولة من أجل إقرار واستمرار قوة الدفع لعملية السلام تلك فى أنجولا وتسييرها على الطريق الصحيح ويمكن توضيح، المضمون الذى تقوم عليه كما يلى (١٠٨) .

(أ) الاعتراف بالدستور ومؤسسات الدولة وشرعية اتفاق بيسيس Bicesse لعام ١٩٩١ واتفاق لوساكا لعام ١٩٩٤ بشأن السلام وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بأنجولا كاطار لعملية السلام . .

(ب) يتم إيقاف جميع الأنشطة العسكرية من جانب القوات المسلحة الأنجولية من منتصف ليل ١٣ مارس ٢٠٠٢ للسماح باجراد الاتصالات بين القوات المسلحة الأنجولية والقوات المسلحة التابعة ليونيتا وعلى أن يكون وقف إطلاق النار شاملا، وأن يتم إنهاء العنف ضد المدنيين وكل من الملكية العامة والخاصة .

(جـ) اندماج العسكريين التابعين ليونيتا داخل الحياة الوطنية .

(د) على يونيتا القيام باعداد تنظيم وتأسيس نفسها كحزب سياسى مشروع .

(هـ) ضمان سريان العفو العام عن الجرائم التى ارتكبت أثناء سنوات الحرب من أجل الارتقاء بالمصلحة الوطنية .

(و) توسيع نطاق إدارة الدولة لمجمل إقليمها وتعيين موظفى يونيتا فى الوظائف وفقا لاتفاق لوساكا .

(ز) الالتزام ببرنامج واضح وطويل المدى من أجل ضمان عودة جميع السكان المشردين لديارهم .

(حـ) القيام بعمل تعداد وطنى للسكان وكذلك القيام بتسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات الوطنية بأسرع وقت ممكن .

(ط) مشاركة الكنائس وغيرها من منظمات المجتمع المدنى فى جميع تلك الأنشطة

(ي) القيام بتنفيذ البرنامج الإنسانى للمساعدة فى إعادة الاندماج الاجتماعى لأربعة ملايين من السكان و ١٥٠٠٠٠ من المقاتلين المسرحين و ١٠٠٠٠٠ من المشردين و ٥٠٠٠٠٠ من اليتامى ضحايا الحرب .

(ك) توظيف الموارد الوطنية بما يتفق وتحقيق تلك الغايات والدعوة لعقد مؤتمر للمانحين الدوليين لبحث إمكانية تقديم دعم دولى .

(ل) الارتقاء بقيم التسامح والغفران الوطنى من أجل بناء أنجولا الجديدة .

ثالثاً : اتفاق لوينا العسكرى :

وفى إطار التحرك نحو إنهاء الحرب وإقرار السلام فى أنجولا فقد اجتمع وفد من القادة العسكريين الحكوميين مع وفد من القادة العسكريين التابعين لحركة يونيتا ، وذلك فى مدينة لوينا Luena الأنجولية القريبة من لواندا العاصمة حيث جرت محادثات ومفاوضات بين الجانبين، انتهت بتوقيع اتفاق بينهما تضمن إيقاف الدمار الذى سببته الحرب الأهلية من خلال هدنة وطنية يجرى تنفيذها اعتبار من الرابع من أبريل ٢٠٠٢ ، كما تضمن الاتفاق اقرار الجانبين بضرورة التعهد بانهاء العداءات واستعادة السلام فى كل مكان على الإقليم الأنجولى، ومن جانبها أعلنت الحكومة الأنجولية أن اتفاق لوينا يعد خطوة ضخمة a giant step للأمام نحو إقامة سلام قوى فى أنجولا ، و أوضح رئيس وفد يونيتا فى محادثات لوينا أن يونيتا ستفعل كل شئ لإتمام هذا الاتفاق كما طالب جميع الأنجوليين بالمساعدة على إقامة السلام فى البلاد (١٠٩) .

خـاتـمـة

إن الحرب الأهلية التى ظلت تدور رحاها فى أنجولا منذ منتصف سبعينيات القرن الماضى على درجة كبيرة من الخطورة، سواء من حيث طول أمدها والذى يمتد لأكثر من سبعة وعشرين عاماً ومن حيث مدى الدمار والخراب الذى لحق بالبلاد، ولم تسلم منه أى منطقة أو أقليم ، ومن حيث أعداد الضحايا الذين راحوا نتيجة لها ، ويقدر عددهم بما يزيد عن المليون قتيل بخلاف المشردين واللاجئين ويزيد الأمر خطورة عدم مقدرة طرف على إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر وحسم هذه الأزمة والحيلولة دون استمرارها وتفاقمها ، من ثم فان استمرار تلك الحرب وعلى هذا النحو السافر إنما كان يمثل استنزافا مستمراً لقدرات وموارد تلك الدولة وعلى حساب تنميتها وإشباع حاجات شعبها ورفاهيته .

كذلك فان الدولة الإنجولية والتى لم تهنأ بالسلام ولابالاستقرار منذ استقلالها ، وانما كانت عرضة للانهيار والتقويض فى غالب الأحيان، وتتشابك وتتداخل أزمتها بدرجة تجعل من إمكانية الوصول إلى تسوية حقيقة ودائمة أمراً صعباً فى ظل تشبث أطراف الصراع بمواقفها ، وفى ظل افتقاد المرونة والمصداقية فى التعامل مغ تلك الأزمة وفى التعامل مع بعضهم البعض ، وحيال أية تسويات أو اتفاقيات يتم التوصل إليها عن طريق الوسطاء الإقليميين أو الدوليين .

وإذا كانت الجهود المبذولة من أجل إنهاء تلك الحرب وإيجاد تسوية لها لم تتوقف وشارك فيها أطراف متنوعون، وكان من محصلتها وضع العديد من الاتفاقات والتسويات، إلا أن المشكلة ظلت تتمثل فى عدم دخول تلك الاتفاقيات والتسويات حيز التنفيذ الفعلى، ولم يلتزم بها أطراف الصراع، ومع هذا فإن الجمود الذى اكتنف تلك الأزمة، ينبغى لم علِى استمرار قوة الدفع نحو تكرار المحاولة من أجل وضع نهاية لتلك الحرب المأساوية .

وعلى الجانب الآخر فان جميع الجهود المبذولة لتسوية الحرب لم يكن بالإمكان استمرارها وبفاعلية فى غياب اهتمام الأنجوليين أنفسهم بذلك ، ومن ثم فان الأمر ظل يستدعى ضرورة ارتفاع أطراف الصراع إلى مستوى المسؤولية الوطنية وتغليب مصالح الدولة العليا على ما عداها من مصالح محدودة فى ظل استراتيجية وطنية يشارك الجميع فى وضعها ، ويكون من شأنها إحداث تماسك واندماج وطنى حقيقى، وفى ظل مشاركة جميع الأنجوليين فى مغانم الثروة والسلطة وخصوصاً فى ظل التطورات الجديدة والمتمثلة فى تنامى الدعم للحكومة الأنجولية وتعاظم الضغوط والقيود الخارجية المفروضة على حركة يونيتا ، والتى أسهمت إلى حد كبير فى تقليص قدراتها ، وزاد من ذلك افتقاد الحركة لزعيمها المحنك سافيمبى على أثر هجوم للقوات الحكومية على معقله ، بالإضافة إلى مسارعة الحكومة الأنجولية لاستثمار هذا الحدث وبتشجيع خارجى لوضع نهاية لأطول حرب أهلية فى أفريقيا ، من خلال المحادثات والمفاوضات العسكرية التى جرت فى المدينة الأنجولية لوينا .

إن الاتفاق الذى تم توقيعة فى لوينا بين القيادات العسكرية على مستوى الطرفين المتصارعين فى أنجولا يعد بمثابة المرحلة الأولى من مراحل محادثات ومفاوضات السلام والمصالحة فى أنجولا ، كما أن إعلان الحكومة عن وقف جميع أنشطتها العسكرية الهجومية ضد يونيتا من المفترض أن تستتبعه مفاوضات وإجراءات أخرى على مستوى القيادات السياسية بين الجانبين لإتمام تلك العملية التى تبدو وشيكة التحقيق والتى تعقد عليها الجماهير الأنجولية والمجتمع الآمال فى الأمن والسلام .

قائمة المراجع والهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

د - إبراهيم أحمد نصر الدين : " ظاهرة الحروب الأهلية فى أفريقيا بين أزمة الاندماج الوطنى والتحول الديمقراطى " ورقة عمل مقدمة إلى ندوة : الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا (القاهرة : منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية ، أبريل ٢٠٠٠) ص ١ - ٥ .

(٢) د . السيد على أحمد فليفل : " الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنجولية " فى الهيئة المصرية العامة للكتاب : مصر وأفريقيا - الجذور للمشكلات الأفريقية المعاصرة (القاهرة : المصرية الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٦) ص ٤٩- ١٥١ .

(٣) المرجع السابق ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٤) المرجع السابق ص ١٥٣ - ١٦٢ .

(٥) Gerald J. Bender : Angola Under The Portuguese : The myth and the reality (London : Heinemann, 1978) P P.59-93

(٦) د . على أحمد فليفل ، مرجع سبق ذكره ص ١٥٣ - ١٦٠ .

(٧) أحمد يوسف القرعى : " حركة التحرير المسلح فى أنجولا " فى ، السياسة الدولية (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد ٢٠ ، أبريل ١٩٧٠) ص ١٣٧ .

(٨) نفس المرجع السابق .

(٩) Donald Rothschild: Managing Ethnic Conflict in Africa: Pressures and Incentivies for cooperation (Washington, D.C., Brooking Institution Press, 1977) PP.113-117

(١٠) د ـ سلوى محمد لبيب : «الاستقلال والصراع فى أنجولا» فى السياسة الدولية (العدد ٤٣ ، يناير ١٩٧٦) ص ١٩٠

(١١) نازلى معوض أحمد : " الصراعات الدولية على أرض أنجولا " فى السياسة الدولية (العدد ٤٤ ، أبريل ١٩٧٦) ص ١٠٣ .

(١٢) المرجع السابق ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(١٣) مجدى حماد: صراع القوى الكبرى (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ١٩٧٧) ص ١١٥ - ١١٦ .

(١٤) المرجع السابق ص ص ١١٥، ١٢١ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ص ٦٣ ، ٦٤ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ٦٤ ، ٦٥ .

(١٧) أحمد القرعى : مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٣ .

(١٨) James Ciment,: Angola and Mozambique: past Colonial wars in Southern Africa (New York: Facts on File, Inc., 1997)PP. 47, 48,134

(١٩) د . سلوى لبيب ، مرجع سبق ذكره ص ١٩١ .

(٢٠) James Ciment, op.cit., p105, 106.

(٢١) Ibid., PP 106 .

(٢٢) مجدى حماد ، مرجع سبق ذكرة ص ١٠٣، ١٠٤

(٢٣) نازلى معوض ، مرجع سبق ذكره ص ١٠٥ ، ١٠٦

(٢٤) James Ciment, op.cit., p110.

أيضا : مجدى حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦

(٢٥) نفس المرجع السابق

(٢٦) نازلى معوض ، مرجع سبق ذكره ص ، ١٠٦

(٢٧) المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٢٨) أحمد القرعى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٠ .

Also: James Ciment, op.cit., p109.

(٢٩) د . سلوى لبيب ، مرجع سبق ذكره ص ١٨٨ .

See also: Michael Walfers & Jane Bergeroli: Angola in the Front Line (London: Zed Press, 1983) PP. 158 - 170

(٣٠) أحمد القرعى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ . ١٣٢ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣٢) د . سلوى لبيب ، مرجع سبق ذكره ص ١٨٨ . ١٨٩ .

(٣٣) نجوى أمين محمد الفوال : " القضايا السياسية الأفريقية كما تناولتها صحيفة الأهرام منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ " رسالة دكتواره (القاهرة : جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٨٣) ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٣٤) د . سلوى لبيب ، مرجع سبق ذكره ص ١٨٨ . ١٨٩ .

See also:

James Ciment, op.cit., pp. 94-101.

Michael Walfers & Jane Bergeoli, Op.cit., PP.191-209.

(٣٥) أحمد القرعى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ .

(٣٦) محمد أبو الفضل : " أزمة الديمقراطية فى أنجولا " فى السياسة الدولية (العدد ١١٢ ، أبريل ١٩٩٣) ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣٧) عبد الملك عودة : أفريقيا فى ختام القرن العشرين (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٤٧ ،أبريل ٢٠٠٠) ص ٦٢ .

(٣٨) نفس المرجع السابق .

(٣٩) المرجع السابق ، ص ٢٦ ،٣٦ .

(٤٠) James Ciment, op.cit., pp .210-214

(٤١) نجوى الفوال ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

James Ciment, op.cit., pp . 37-41.

(٤٢) Ali A. Mazrui & Michael Tidy : Nationalism and new states in Africa (London: Heine-mann, 1984) PP. 135- 157.

(٤٣) Ibid., p 137

(٤٤) James Ciment, op.cit., pp .44-47

(٤٥) نجوى الفوال المرجع سبق ذكره ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٤٦) Donald Rothschild, Op. cit., PP. 117- 120.

(٤٧) د. سلوى لبيب ، مرجع سبق ذكره ص ١٩٠ ١٩١ .

(٤٨) مجدى حماد ، مرجع سبق ذكره ص ١٠٠

(٤٩) د. سلوى لبيب ، مرجع سبق ذكره ص ١٨٩.

(٥٠) أحمد القرعى ، مرجع سبق ذكره ، ١٣٦

(٥١) نفس المرجع السابق .

(٥٢) نجوى الفوال المرجع سبق ذكره ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٥٣) أنظر كل من :

د. سلوى لبيب ، مرجع سبق ذكره ص ١٨٩ .

نجوى الفوال المرجع سبق ذكره ، ص١٦٧ .

(٥٤) نجوى الفوال المرجع سبق ذكره ، ص١٦٧ - ١٦٩ .

(٥٥) المرجع السابق ص ، ١٧٠

(٥٦) For more details see:

James Ciment, op.cit., pp 56-64.

Also: Wayne S. Smith, "A Trap in Angola "in, Foreign Policy (New York: Carnegie Endowment for international peace, No. 62, Spring 1986) PP. 61- 74

(٥٧) د . محيى الدين محمد مصيلحى : «أنجولا بين رباط الوطنية والروابط القبلية والدينية " بحث مقدم إلى مؤتمر أفريقيا وتحديات القرن الحادى والعشرين (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة المجلد الأول ١٩٩٧) ص ٤٦ .

(٥٨) عبد الملك عودة : السياسة المصرية وقضايا أفريقيا (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد كتاب الأهرام الاقتصادى، ٥٩ ، يناير ١٩٩٣) ص ١١٠ ، ١١١ .

(٥٩) محمد أبو الفضل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٦٠) د . محيى الدين محمد مصيلحى ، مرجع سبق ذكره ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٦١) أشرف ياسين : الأزمة فى السياسية أنجولا " فى ، السياسة الدولية (العدد ١٣٦ ، أبريل ١٩٩٩) ص ٢٠٠.

(٦٢) المرجع السابق ص ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٦٣) المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(٦٤) Security Council: final Reports of the monitoring mechanism on Angola (New Yew : United Nations 21 December 2000) p 7.

(٦٥) Ibid., PP. .,6,7

(٦٦) Ibid., P.,8,9

(٦٧) Ibid., P.,8.11

(٦٨) Ibid., P .8.12

(٦٩) www. Infoplease. com Infoplease. com: Angola

وانظر أيضاً

Security Council: final reports of the monitoring mechanism on Angola. Op cit p.6,7

(٧٠) AFROL .com.: Angolan Covernment Notes major military success AFROL. Com (2 November 2001)

(٧١) For more details: Ange Tvedten, OP. Cit., PP 108-118.

James Ciment, op.cit , P 5

(٧٢) سلوى لبيب، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٩ .

(٧٣) علاء سالم " أنجولا بين الحرب الأهلية وآفاق عملية السلام " في السياسة الدولية (العدد ٩٨ ،

(٧٤) أكتوبر ١٩٨٩) ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

المرجع السابق، ص ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٧٥) د. محيى الدين مصيلحى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١ .

(٧٦) عز الدين : شكرى " انسحاب القوات الكوبية ومستقبل الصراع فى أنجولا" فى السياسة

(٧٧) الدولية (العدد ٩٦ ، أبريل ١٩٨٩) ص ١٧٨ .

James Ciment, op.cit., P4.

(٧٨) د. سلوى لبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٩ .

(٧٩) د. محيى الدين مصيلحى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٨٠) نازلى معوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(٨١) وزارة الخارجية المصرية : قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ - ١٩٨٣

(٨٢) (القاهرة : وزارة الخارجية ١٩٨٥) ص ٥٠.

(٨٣) UN Integrated Regional Information Networks: OAUBacks UNITA Sanctions Until peace Irreversible, UN Intgrated Regional Information Networks (May1, 2002).

(٨٤) راجع ولمزيد من التفاصيل.

المرجع السابق ، ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ .

عز الدين شكرى ، مرجع سبق ذكره ص ١٨٠، ١٨١ .

(٨٥) Kathryn O'Neill & Barry Munslow "Angola. Ending the Cold War in Southern Africa" in, Oliver Furly. **Conflict in Africa** (London. Tauris Academic Studies, 1995) PP .191-197.

(٨٦) د. عبد الملك عودة : التعاون والأمن فى أفريقيا (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد٧٦ ، مايو ١٩٩٤) ص ١٣٥ .

وايضاً : محمد أبو الفضل ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٨٧) For more Details. See: Kathryn O'Neill & Barry Munslow, Op. Cit., PP . 188-191.

(٨٨) وأيضاً : عز الدين شكرى ، مرجع سبق ذكره ص ١٨٠، ١٨١ .

(٨٩) مجدى حماد مرجع سبق ذكره ص١٥٥ ، ١٥٦ .

(٩٠) محمد أبو الفضل ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٦ .

(٩١) نازلى معوض ، مرجع سبق ذكره ص١٠٩ .

(٩٢) عبد الملك عودة : السياسة المصرية وقضايا ....، مرجع سبق ذكره ص ١٠٩ .

(٩٣) محمد أبو الفضل ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٧، ١٤٨ .

(٩٤) تجدر الإشارة إلى أن البعثة الأولى (UNAVEMI) كانت قد تشكلت فى ديسمبر عام ١٩٨٨ ، أما البعثة الثانية (UNAVEMI) فقد تشكلت فى إطار الجهود المبذولة لاقرار السلام ولاجراء أول انتخابات تعددية فى أنجولا عام ١٩٩٢ ، ولمزيد من التفاصيل أنظر :

Norraie Mcqueen: " Peace keeping by attriton: The United Nations in Angola" in, The Journal of Modern African Studies (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 36, No, 3, SeP. 1998) PP. 399-409.

(٩٥) Security Council: Resolution 1295 on Angola, adapted by the security council at its 4129 th meeting on 18 April 2000

(٩٦) Idem.

(٩٧) Security Council: final reports of the monitoring mechanism on Angola, p6.

(٩٨) Idem.

(٩٩) Angola Sanctions cmmittee. Htm.

(١٠٠) AFROL . Com.: Angolan Government notes major military succcess AFROL. Com.: 2November 2001

(١٠١) Angola Peace " UN appeal For 142 million for Angolan emergency" Angola Peace Monitor (Vol. iii, No. 10,3 rd July 2002).

(١٠٢) For more details : Carrie Manning : "the collapse of peace in Angola ", Current History (Philadelphia, Current Historuy Inc., Vol. 98, No. 628, May 1999) PP. 208-209 .

(١٠٣) د . عبد الملك عودة : أفريقيا فى ختام ... ، مرجع سبق ذكره ص ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣

(١٠٤) المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

(١٠٥) المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(١٠٦) Buchusya Mseteka: Angola Moving Towards Peace Talks "Reuters (February 25, 2002)

(١٠٧) Government of Angola: " Announcement of Cessation of All offensive- military Movements, (luanda: Covernment of Angola, 13 March 2002

(١٠٨) Angola Peace Monitor .Government's Peace Plan Angola Peace Monitor (Vol. viii, No 7.9 th April 2002).

(١٠٩) AFROL NEWS: "an End to Angola's 27 Years of War" AFROL NEWS. 31 MARCH 2002.